



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة



مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية
وأثرها على قرارات الاستثمار
"دراسة استكشافية علي عينة من المستثمر المؤسسي بسوق الأوراق المالية الليبي"

إعداد

بدر الدين فرج عبد الواحد خليل العشيبي

إشراف

الدكتور: جمعة خليفة الحاسي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا (الماجستير)
في المحاسبة

الفصل الدراسي الخريف 2015 - 2016 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{ وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا }

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

سورة الإسراء الآية (85)

الإهداء

إلى المعلم الأكبر... بين الخلق وقدوتي إلى من أحبه في الله...

رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام...

إلى أعلى ما يمكن أن يملكه المرء في الكون...

إلى من لهم أفضال علي كعدد النجوم لو أحصيت...

إلى أبي وأمي رحمة الله عليهما...

إلى زوجتي وأبنائي الأعزاء...

إلى إخوتي وأخواتي... وأصدقائي الكرام

إلى كل من كان لهم الفضل أن أصل إلى ما أرنو إليه

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، يا رب لك الحمد أن مننت علي ويسرت لي هذا العمل وقدرته وأعنتني عليه، فالحمد لله على تمام نعمه وكمال فضله.

يطيب لي بعد شكر الله عز وجل، أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان إلي أستاذي الفاضل الدكتور/ جمعة خليفة الحاسي لرحابة صدره، وكرم عطائه، طوال فترة إشرافه على هذا البحث، وإثراؤه بالمعلومات القيمة والتوجيهات السديدة، وكل ما هو جديد ومتميز، حتى ظهر بهذه الصورة، جزاء الله عني خير الجزاء.

وأتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، كما أتقدم بالشكر لأخوتي طلبة وطالبات الدراسات العليا لما قدموه لي من دعم معنوي طيلة فترة إعداد الدراسة، وأيضا لكل من ساعدني وقدم لي العون ولو بكلمة في إيصال هـ ذه الرسالة، والشكر موصول لمكتبة كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وكذلك مكتبة الدراسات العليا بالجامعة، وأخواننا في إدارة البحوث والدراسات.

أسأل الله تعالى أن ينفعنا بما علمنا وأخر دعوانا أن الحمد لله رب

العالمين.

الباحث

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	الآية.	أ
	الإهداء.	ب
	الشكر والتقدير.	ج
	قائمة المحتويات.	د
	قائمة الجداول.	ز
	قائمة الأشكال.	ح
	ملخص الدراسة.	ي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1	مقدمة	2
2-1	الدراسات السابقة	3
3-1	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	9
4-1	مشكلة الدراسة	9
5-1	فرضيات الدراسة	10
6-1	أهداف الدراسة	10
7-1	أهمية الدراسة	11
8-1	منهجية الدراسة	11
1-8-1	أسلوب تحليل البيانات	11

الترقيم	الموضوع	الصفحة
2-8-1	مجتمع وعينة الدراسة	11
9-1	حدود ونطاق الدراسة	13
10-1	تقسيمات الدراسة	13
11-1	محددات الدراسة	13
الفصل الثاني: المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية		
1-2	مقدمة	15
2-2	القوائم والتقارير المالية	15
3-2	أهداف التقارير المالية	16
4-2	خصائص البيانات المالية	17
5-2	قائمة المركز المالي "الميزانية"	18
6-2	قائمة الدخل	20
7-2	قائمة التغييرات في حقوق الملكية	20
8-2	قائمة التدفقات النقدية	21
9-2	المرفقات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية	22
10-2	مستخدموا المحتوى المعلوماتي	23
11-2	أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين في الأوراق المالية	26
12-2	التعامل مع المعلومات بسوق الأوراق المالية	28
13-2	الإفصاح المحاسبي للمحتوى المعلوماتي وأهمية للمستثمرين	29
14-2	الخلاصة	30

الترقيم	الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الاستثمار في الأوراق المالية		
1-3	مقدمة	32
2-3	مفهوم الاستثمار	32
3-3	أهداف الاستثمار	33
4-3	أنواع الاستثمار	34
5-3	المحفظة الاستثمارية وأنواعها	35
1-5-3	المحفظة الاستثمارية	35
2-5-3	أنواع المحفظة الاستثمارية	36
6-3	أسس اتخاذ قرار الاستثمار	36
1-6-3	العائد المتوقع	37
2-6-3	المخاطرة	37
3-6-3	التوقيت	38
7-3	التحليل واتخاذ القرار	38
1-7-3	حالات اتخاذ القرار	38
2-7-3	مبادئ ومعايير اتخاذ القرار	38
3-7-3	استراتيجيه الاستثمار	39
8-3	التحليل المالي كوسيلة لتحسين قرارات الاستثمارات	40
9-3	دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية	41
10-3	مفهوم كفاءة السوق	44

الترقيم	الموضوع	الصفحة
11-3	الخلاصة	44
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية		
أولا : منهجية الدراسة وتحليل البيانات		
1-4	مقدمة	46
2-4	نشأة سوق الأوراق المالية الليبي	46
3-4	هيئة سوق المال	48
4-4	منهجية الدراسة	49
5-4	تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	50
1-5-4	صدق وثبات الاستبيان	51
2-5-4	المعالجة الإحصائية (مقياس الاتجاه)	51
3-5-4	اختبار التوزيع الطبيعي	52
4-5-4	التحليل الإحصائي الوصفي	52
1-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي	52
2-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي	53
3-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب الخبرة العملية	54
4-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب تاريخ بدء الاستثمار	55
5-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب فترة الاحتفاظ بالأسهم	56
5-5-4	التحليل الإحصائي الاستدلالي	56
6-5-4	اختبار فرضيات الدراسة	57

الصفحة	الموضوع	الترقيم
57	اختبار الفرضية الفرعية الأولى	1-6-5-4
59	اختبار الفرضية الفرعية الثانية	2-6-5-4
62	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	3-6-5-4
64	اختبار الفرضية الرئيسية	7-5-4
66	تحليل التباين للمستثمر المؤسسي حسب القطاعات	8-5-4
66	أهمية المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثمار	1-8-5-4
67	كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية	2-8-5-4
67	مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري	3-8-5-4
69	النتائج وتوصياتها	6-4
69	نتائج الدراسة	1-6-4
69	توصيات الدراية	2-6-4
70	الخلاصة	3-6-4
	قائمة المراجع	
	الملاحق:	
	ملحق (1) استمارة استبيان	
	ملحق (2) نتائج واختبارات الإحصائية للدراسة	
	ملحق (3) الملخص الدراسة باللغة الانجليزية	

قائمة المحتويات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	الآية.	أ
	الإهداء.	ب
	الشكر والتقدير.	ج
	قائمة المحتويات.	د
	قائمة الجداول.	ز
	قائمة الأشكال.	ح
	ملخص الدراسة.	ي

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1-1	مقدمة	2
2-1	الدراسات السابقة	3
3-1	ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	9
4-1	مشكلة الدراسة	9
5-1	فرضيات الدراسة	10
6-1	أهداف الدراسة	10
7-1	أهمية الدراسة	11
8-1	منهجية الدراسة	11
1-8-1	أسلوب تحليل البيانات	11

الترقيم	الموضوع	الصفحة
2-8-1	مجتمع وعينة الدراسة	11
9-1	حدود ونطاق الدراسة	13
10-1	تقسيمات الدراسة	13
11-1	محددات الدراسة	13
الفصل الثاني: المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية		
1-2	مقدمة	15
2-2	القوائم والتقارير المالية	15
3-2	أهداف التقارير المالية	16
4-2	خصائص البيانات المالية	17
5-2	قائمة المركز المالي "الميزانية"	18
6-2	قائمة الدخل	20
7-2	قائمة التغييرات في حقوق الملكية	20
8-2	قائمة التدفقات النقدية	21
9-2	المرفقات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية	22
10-2	مستخدموا المحتوى المعلوماتي	23
11-2	أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين في الأوراق المالية	26
12-2	التعامل مع المعلومات بسوق الأوراق المالية	28
13-2	الإفصاح المحاسبي للمحتوى المعلوماتي وأهمية للمستثمرين	29
14-2	الخلاصة	30

الترقيم	الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: الاستثمار في الأوراق المالية		
1-3	مقدمة	32
2-3	مفهوم الاستثمار	32
3-3	أهداف الاستثمار	33
4-3	أنواع الاستثمار	34
5-3	المحفظة الاستثمارية وأنواعها	35
1-5-3	المحفظة الاستثمارية	35
2-5-3	أنواع المحفظة الاستثمارية	36
6-3	أسس اتخاذ قرار الاستثمار	36
1-6-3	العائد المتوقع	37
2-6-3	المخاطرة	37
3-6-3	التوقيت	38
7-3	التحليل واتخاذ القرار	38
1-7-3	حالات اتخاذ القرار	38
2-7-3	مبادئ ومعايير اتخاذ القرار	38
3-7-3	استراتيجيه الاستثمار	39
8-3	التحليل المالي كوسيلة لتحسين قرارات الاستثمارات	40
9-3	دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية	41
10-3	مفهوم كفاءة السوق	44

الترقيم	الموضوع	الصفحة
11-3	الخلاصة	44
الفصل الرابع : الدراسة الميدانية		
أولا : منهجية الدراسة وتحليل البيانات		
1-4	مقدمة	46
2-4	نشأة سوق الأوراق المالية الليبي	46
3-4	هيئة سوق المال	48
4-4	منهجية الدراسة	49
5-4	تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة	50
1-5-4	صدق وثبات الاستبيان	51
2-5-4	المعالجة الإحصائية (مقياس الاتجاه)	51
3-5-4	اختبار التوزيع الطبيعي	52
4-5-4	التحليل الإحصائي الوصفي	52
1-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي	52
2-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي	53
3-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب الخبرة العملية	54
4-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب تاريخ بدء الاستثمار	55
5-4-5-4	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب فترة الاحتفاظ بالأسهم	56
5-5-4	التحليل الإحصائي الاستدلالي	56
6-5-4	اختبار فرضيات الدراسة	57

الصفحة	الموضوع	الترقيم
57	اختبار الفرضية الفرعية الأولى	1-6-5-4
59	اختبار الفرضية الفرعية الثانية	2-6-5-4
62	اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	3-6-5-4
64	اختبار الفرضية الرئيسية	7-5-4
66	تحليل التباين للمستثمر المؤسسي حسب القطاعات	8-5-4
66	أهمية المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثمار	1-8-5-4
67	كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية	2-8-5-4
67	مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري	3-8-5-4
69	النتائج وتوصياتها	6-4
69	نتائج الدراسة	1-6-4
69	توصيات الدراية	2-6-4
70	الخلاصة	3-6-4
	قائمة المراجع	
	الملاحق:	
	ملحق (1) استمارة استبيان	
	ملحق (2) نتائج واختبارات الإحصائية للدراسة	
	ملحق (3) الملخص الدراسة باللغة الانجليزية	

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
12	مجتمع وعينة الدراسة	(1-1)
24	يوضح مستخدمي المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية واحتياجاتهم من ذلك المحتوى	(1-2)
25	تفضيل المستثمرين والمحللين الماليين لأهم مصادر محتوى المعلومات للتقارير المالية	(2-2)
50	مقياس ليكرت الخماسي	(1-4)
50	الاستثمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود	(2-4)
52	مقياس الاتجاهات	(3-4)
53	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي	(4-4)
54	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي	(5-4)
55	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب عدد سنوات الخبرة	(6-4)
55	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب تاريخ بدء الاستثمار	(7-4)
56	توزيع المشاركين في الدراسة بحسب فترة الاحتفاظ بالأسهم	(8-4)
58	اختبار للفرضية الفرعية الأولى (أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري)	(9-4)
60	اختبار للفرضية الفرعية الثانية (كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ القرار الاستثماري)	(10-4)
63	اختبار للفرضية الفرعية الثالثة (مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري)	(11-4)
65	ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية	(12-4)
66	تحليل التباين لأهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري	(13-4)
67	تحليل التباين لكفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ القرار الاستثماري	(14-4)
67	تحليل التباين لمصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري	(15-4)

قائمة الأشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
42	مراحل عملية اتخاذ القرار	(1-3)

ملخص الدراسة

أن المعلومات المحاسبية لها دور في تدعيم سوق الأوراق المالية وان هذه المعلومات تعتبر أهم دعائم السوق، ويعتمد المستثمرون إلى حد كبير على المعلومات الموجودة بالتقارير المالية المنشورة، وذلك لان المعلومات المدرجة بتلك التقارير تعطى صورة فعلية عن الدخل والوضع المالي للشركات المدرجة بوق المال والمراد الاستثمار فيها.

وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قراراتهم الاستثمارية، ومعرفة مدى إدراكهم لأهمية وكفاية المعلومات ومصادرها في اتخاذ قرار الاستثمار، وتكون مجتمع الدراسة من المستثمر المؤسسي بسوق الأوراق المالية الليبي، حيث تم اختيار عينة من المجتمع المكور.

ولغرض تحقيق هدف الدراسة فقد تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي كما تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات المطلوبة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة رئيسية ب أن المستثمرون يدركون أهمية وكفاية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ومصادرها وأثرها على قرار الاستثمار.

كما أوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث ول المحتوى المعلوماتي وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي، وأيضا المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على تقرير المراجع الخارجي.

كما توصى الدراسة بإعادة نفس الدراسة وذلك باستخدام أدوات جمع بيانات أخرى وأساليب إحصائية أخرى.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

يقوم سوق الأوراق المالية بصفة عامة بدور هام وفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تجميع مدخرات الأفراد الذين ليس لديهم الخبرة الكافية وتقديمها إلى الوحدات الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية لإقامة مشروعات جديدة أو التوسيع في المشروعات القائمة، ولكي تؤدى سوق الأوراق المالية دورها بفاعلية يجب تحقيق التوازن في أسعار أسهم الشركات المدرجة أسهمها في السوق، بحيث تعكس هذه الأسعار كافة المعلومات المتاحة ومنها المعلومات المحاسبية، وبحيث لا يستطيع احد الأفراد استغلال المعلومات الخاصة غير المتاحة لكافة المستثمرين من اتخاذ قرارات الاستثمارية في تحقيق عائد غير عادى على استثماراتهم، ولكي يتمكن المستثمرون من اتخاذ قرارات الاستثمارية رشيدة يجب تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على الأسعار السوقية للأسهم، ومن أهم هذه المتغيرات المحتوى المعلوماتى الواردة في التقارير المالية الم نشورة للشركات المدرجة أسهمها في سوق الأوراق المالية (الميهي، 2005)

تعتبر المحاسبة أحد فروع المعرفة التي تختص بإعداد المعلومات التي تقيس نتائج الوحدات الاقتصادية وتصوير مراكزها المالية في تاريخ محدد، لتقوم بتقديمها بطريقة ملائمة تفي باحتياجات المستخدم بين أو المستفيدين من تلك المعلومات لاستخدامها في اتخاذ الكثير من القرارات الاستثمارية، فإذا كان الأمر يتعلق بالأسواق المالية فإن هذه المعلومات تساعد في تحديد أسعار الأوراق المالية لهذه الشركات. فالمستثمر أو المحلل المالي يستخدمها في تقييم أداء الشركات و بالا تالي في تحديد المبلغ الذي يمكن دفعه مقابل الأوراق المالية التي تصدرها هذه الشركات، انطلاقاً من هذا الأمر فإن الإلمام بالمعرفة والمعلومات المحاسبية أمر مهم للجهات المعنية بالاستثمار عبر الأسواق المالية، حيث أصبح مثل هذه المعلومات أساساً ضرورياً يتم من خلالها الوصول إلى نقطة الاستثمار المناسب في الفترات اللاحقة للنشاط الاستثماري (الراوي، 1999).

بما أن المعلومات المحاسبية من أهم المعلومات التي يجب إن تقوم بتوفيرها سوق الأوراق المالية، فإن الأسواق المالية العالمية تعطى أهمية كبرى لأعداد المعلومات المحاسبية ونشرها بصورة دورية للمستثمرين، حتى أنها أصدرت قوانين تلزم الشركات

بإصدار هذه البيانات والإفصاح عنها في أوقات محددة من السنة، قوائم مالية سنوية، نصف سنوية، ربع سنوية (حمزة، 2007).

وتعتبر المحاسبة نظاما للمعلومات يساهم بدور مهم وفاعل في ترشيد قرارات الاستثمار حتى تواكب التحولات المتسارعة بغرض توجيه الاستثمارات لإغراض التنمية الشاملة والمستدامة، أن المعلومات التي تقدمها المحاسبة في سوق الأوراق المالية التي لا بد لها من أن تتمتع بـ قدر من الشفافية حتى يتمكن المستثمرون من اتخاذ قراراتهم وترشيدها تدعيما لكفاءة هذا السوق وتنشيطه

وقد اهتمت العديد من المنظمات المهنية بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة أسواق المال في دول العالم المختلفة، وخاصة تلك المعلومات المؤثرة في قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمر في الشركات المدرجة بتلك الأسواق، ولكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، وواحد من أهم الأركان التي تركز على كفاءة السوق المالي هو وجود نظام فعال للمعلومات بحيث يضمن تدفق هذه المعلومات (العراقي، 1992).

وتحاول هذه الدراسة إلقاء المزيد من الضوء على المحتوى المعلومات الواردة في التقارير المالية، ومدى ادراك المستثمرين لهذا المحتوى لتحسين جودة قراراتهم الاستثمارية.

2-1 الدراسات السابقة :

دراسة غرابة والنبر (1987)، اهتمت الدراسة بالأهمية النسبية لمفردات المعلومات التي يمكن أن تتضمنها التقارير المالية السنوية للوحدات الاقتصادية المساهمة العامة بالأردن لفئتين هما المستثمرون الأفراد والمحللون الماليون بالمصارف والمؤسسات المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن العناصر الأكثر أهمية بالنسبة للمحللين الماليين هي توفير مصادر الأموال واستخداماتها يلي ذلك الأرباح المحققة، وبالنسبة للمستثمرين فتمثل المعلومات المطلوب ذات الأهمية في أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومعلومات عن مستقبل القطاع الذي تنتمي إليه.

دراسة مطر (1988)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية المعلومات المالية في القوائم المالية المدققة والصادرة من الشركات المساهمة العامة لمتخذي قرارات

الاستثمار في الكويت ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في وجهات النظر بين المساهمين والمقرضين حول الأهمية النسبية للقوائم المالية المدققة وبنود المعلومات التي تحتويها هذه القوائم.

دراسة البشبيشي (1989)، هدفت إلى دراسة مدى أهمية البيانات الواردة في التقارير المالية الصادرة عن الوحدات الاقتصادية القطرية بالنسبة لمتخذي قرارات الاستثمار والائتمان وذلك بهدف تقييم احتياجات المستثمرين والمقرضين للمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة الصادرة عن تلك الوحدات، وقد توصلت الدراسة إلى تركيز اهتمام مجموعة المستثمرين ببنود المعلومات التي تساعد في التنبؤ بالإرباح والتوزيعات مثل الأرباح والخسائر ومتوسط دخل السهم والتنبؤ بمصادر الأموال واستخداماتها وإجمالي الإيراد من المبيعات وصافي الدخل وتحليل الإيرادات حسب نوع المنتجات وإجمالي الأصول والخصوم، بينما اهتم المقرضون بالبنود التي تساعد في التنبؤ بمتانة المركز المالي والقدرة على السداد.

دراسة جاسم (1990)، التي تناولت موضوع أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين في سوق بغداد المالي ومدى فهمهم لهذه المعلومات واستخدامهم لها، وقد أوضحت الدراسة أن هناك إدراكاً عالياً لدى أفراد العينة لأهمية المعلومات المحاسبية لعملية اتخاذ القرار الاستثماري إلا أنهم يختلفون في مدى فهمهم وإدراكهم لهذه المعلومات وكيفية استخدامها، حيث أوضحت الدراسة أن هناك نسبة أعلى من الفهم والإدراك للمعلومات المحاسبية وكذلك التعامل معها الفئات العمرية المرتفعة ولأصحاب المحافظ الاستثمارية الكبيرة.

دراسة الجيوسى وغربية (1990)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى ملائمة معلومات التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية للقرارات الاستثمارية، وقد توصلت الدراسة إلى تدنى كمية المعلومات التي تنشرها الشركات الصناعية الأردنية في تقاريرها السنوية على الرغم من أن معلومات مقياس الإفصاح المستخدم يمكن نشرها دون تحمل تكلفة إضافية لهذه الشركات.

دراسة العيسى (1991)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية القوائم المالية للمستثمرين في سوق عمان المالي ومدى كفاية المعلومات المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك اتفاق كبيراً جداً فيما يخص استخدام القوائم المالية

لغرض اتخاذ قراراتهم، كذلك كان هناك اتفاق من قبل عينة الدراسة على عدم كفاية المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية لتلبية احتياجاتهم .

دراسة عبد الرازق (1993)، هدفت هذه الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات متخذ القرارات الإدارية في الشركات المساهمة الأردنية كذلك بينت الدراسة المشاكل والصعوبات التي تواجه متخذي القرارات عند استخدامهم المعلومات المحاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى أن نسب كبيرة من مجتمع الدراسة يستخدم المعلومات المحاسبية من واقع التقارير المالية لغرض اتخاذ القرارات الإدارية كذلك يتم استخدام هذه المعلومات لغرض قياس الانحرافات من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع المخطط .

دراسة الزبيدي (1999)، و التي تناولت عينة من المستثمرين في سوق بغداد للأوراق المالية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المستثمرين يدركون بدرجة عالية أهمية المعلومات المحاسبية لقراراتهم الاستثمارية، وأن المعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للشركات المدرجة كافية لاتخاذ مثل هذا القرار، كما أوضحت النتائج أن المعلومات واضحة و مفهومة بالنسبة للمستثمرين بدرجة مقبولة.

دراسة الهبيل (2003)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة وكفاية تعليمات الإفصاح (1) لسنة 1998 م الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية لقرارات المستثمرين في الأوراق المالية في بورصة عمان وتبيان مدى التزام الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بتعليمات الإفصاح عند إعداد تقاريرها المالية المقدمة للمستثمرين والتعرف على أثر تلك التعليمات على جودة المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل الشركات المساهمة وبالتالي على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، وأوضحت نتائج الدراسة مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية بدرجة كبيرة لخدمة قرار الاستثمار في الأوراق المالية في بورصة عمان ألا أنها أشارت إلى عدم كفاية تعليمات الإفصاح لخدمة قرار الاستثمار في بورصة عمان، كما بينت النتائج التزام الشركات المساهمة المدرجة لدى بورصة عمان بتعليمات الإفصاح لدى إعدادها التقارير المالية المقدمة للمستثمر في سوق الأوراق المالية، وكما أظهرت النتائج أيضاً أن هناك أثراً لتعليمات الإفصاح على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، وقد أوصت الدراسة بالعمل على إصدار قوائم مالية ربع السنوية مدققة من قبل الشركات المساهمة والإفصاح عن قائمة التدفق النقدي المستقبلية والإفصاح عن الديون المشكوك فيها

والخسائر الناتجة عنها عند المقترضين وكذلك تقديم قدر اكبر من المعلومات والإيضاحات بالتقرير النصف السنوي وأدراج القيمة الدفترية الفعلية للسهم بشكل يومي أو أسبوعي للمستثمرين في بورصة عمان والعمل على منع المدقق من الاستثمار في أسهم الشركات التي يعمل على تدقيق حساباتها.

دراسة المهدي (2004)، هدفت إلى معرفة مدى تلبية المعلومات الواردة في التقارير المالية السنوية لاحتياجات المستثمرين، وقياس مستوى الإفصاح المحاسبي في هذه التقارير تمهيداً لمعرفة مدى تأثير بعض المتغيرات (إجمالي الأصول، حجم المبيعات السنوية، عدد المساهمين، العائد على الاستثمار، هامش الربح) على مستوى الإفصاح، وكذلك دراسة العلاقة بين مستوى الإفصاح المحاسبي وبين نسبة في الأسعار الأسهم للفترة المحيطة بتاريخ إصدار التقارير والعلاقة بين مستوى الإفصاح والقيمة السوقية للأسهم في تاريخ إصدار هذه التقارير، وهدفت أيضاً إلى بيان مدى التوافق بين مستوى إفصاح الشركات عن بنود المعلومات والأهمية النسبية لها، وتوصلت النتائج إلى أن هناك توافق بين مستوى إفصاح الشركات عن البنود المعلومات في تقاريرها السنوية وبين الأهمية النسبية لهذه البنود وذلك على مستوى المعلومات ككل، وكما أظهرت النتائج انه هناك علاقة بين مستوى الإفصاح في التقارير المالية وأسعار الأسهم السوقية في تاريخ النشر هذه التقارير على مستوى بنود المعلومات ككل أو على مستوى جميع المجموعات الفرعية للمعلومات، كما أوضحت الدراسة إن هذه العلاقة تختلف باختلاف مؤشرات الأداء المتمثلة في العائد على السهم والعائد الموزع للسهم.

دراسة الميهي (2005)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية الأولية المنشورة للشركات السعودية ومدى تأثير الإعلان عن التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم وقد تم اختيار عينة من الشركات السعودية بلغت 39 شركة تقوم بإعداد ونشر تقارير مالية أولية خلال الفترة من بداية الربع الرابع من عام 2004 م وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2005 م، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم المعلومات المحاسبية التي تهتم المستثمر السعودي هي المعلومات المتعلقة بالربحية وبقائمة الدخل وبالأنشطة التشغيلية كذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير للإعلان عن التقارير المالية الأولية على أسعار الأسهم.

دراسة ابونصار والذنيبات (2005)، هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، والخاصة بالبيانات الدورية للشركات المساهمة العامة في الأردن، وذلك من وجهة نظر المدققين الخارجيين ومعدّي البيانات المالية والمستثمرون، كما هدفت إلى معرفة وجهة نظر عينة الدراسة حول مدى كفاية هذه التعليمات ومساهمتها في تحسين عملية اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي البيانات المالية، وقد تبين من نتائج الدراسة إجماع كل من المدققين ومعدّي البيانات والمستثمرون على أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح عن خدمة مستخدمي القوائم المالية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تعليمات الإفصاح تساعد في تحسين نوعية المعلومات المنشورة وأنه لا توجد فروق بين وجهات نظر المدققين ومعدّي البيانات والمستثمرين في تقييم أهمية البنود التي تضمنتها تعليمات الإفصاح إلا لعدد محدود من البنود، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة أخذ هيئة الأوراق المالية لآراء مختلف الفئات التي تستخدم البيانات المالية المنشورة بعين الاعتبار عند تطوير أو تعديل التعليمات الخاصة بالإفصاح عن البيانات المالية الدورية والطلب من جهات المعنية بهيئة الأوراق المالية اتخاذ خطوات عملية للتأكد من قيام الشركات المساهمة العامة بالالتزام الفعلي بالإفصاح عن هذه البنود في تقريرها السنوي.

دراسة نجم (2006)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المستثمر لأهمية المعلومات المحاسبية ومدى كفاية تلك المعلومات في التقارير المالية ومدى اعتماد عليها في ترشيد القرارات الاستثمارية، وأظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها: أن المستثمرون في سوق فلسطين للأوراق المالية يدركون أهمية استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار، وأن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية غير كافية ولكن غالباً ما يتم استخدامها في قرارات الاستثمار، وأيضاً وجود عدة معوقات تحد من استخدام المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار الاستثماري ومن أهمها أن درجة الثقة في البيانات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تعتبر منخفضة نوعاً ما، وقلة خبرة المستثمرين في الأمور المالية والتحليل المالي، وعدم توفر المعلومات بالسرعة المطلوبة، وكذلك صعوبة المقارنة بين القوائم المالية للشركات المختلفة.

دراسة التميمي ونعوم (2007)، هدفت إلى معرفة مستوى إدراك المستثمر للمحتوى المعلوماتي للإعلان عن الأرباح، كونه يتحدد في شكل ونوعية المعلومات المحاسبية وغير محاسبية التي تساهم في تحسين قدرة المستثمر على قراءة الرسائل المشفرة التي تتضمنها الإعلانات عن الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مستوى مرتفع لأدراك فقرات الإعلان عن الأرباح من قبل المستثمر، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء المشاركين في الدراسة سوى المجال المتعلق بتمائل المعلومات في الإعلان عن الأرباح.

دراسة جربوع (2007)، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مجالات المساهمة للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة ومدى قدرة متخذي القرارات على الاستفادة من البيانات المالية المنشورة في عملي التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وقد كانت شركة مساهمة عامة في فلسطين يعتمدون على المعلومات المحاسبية المعتمدة من القوائم المالية لديهم في اتخاذ القرارات، كما أن الشركات المساهمة تستخدم كادراً متخصصاً من المحاسبين لديهم معرفة جيدة بالقواعد والمعايير المحاسبية والقدرة على أعداد القوائم المالية التي تحتوي على معلومات محاسبية تتميز بالدقة الموثوقة.

دراسة الرفاعي والرمحي وجلال (2009)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نوعية المعلومات المحاسبية التي يسعى المستثمرون للحصول عليها لدعم عملية الاستثمار في الأردن، وكذلك تحديد أهم الخصائص المعلومات المحاسبية التي قد تحقق القرار الاستثماري السليم للمستثمر وبيان مدى درجة تحقق نظام معلومات محاسبي من حيث الملائمة الموثوقة في معالجة البيانات المالية وتحويلها إلى معلومات محاسبية، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات منها أن متوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على أبعاد استخدام الحاسوب متوسطة حيث كان المتوسط الكلي 3.33. بينما كانت النتائج المتوسطات الحسابية لإجابات الباحثين على أبعاد خصائص المعلومات مرتفعة حيث أن المتوسط الكلي هو 3.93. كذلك أشارت الدراسة إلى أن المتغيرات الفرعية والمتعلقة بنوعية الحواسيب المستخدمة وملائمة البرمجيات المستخدمة هي أكثر متغيرات استخدام الحاسوب تأثير في خصائص المعلومات المحاسبية وأن المتغيرات الفرعية والمتعلقة بالدعم والتدريب المقدم لمستخدمي الحاسوب وسهولة الاستخدام ليس لها أثر في خصائص المعلومات المحاسبية.

1-3 يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يلاحظ من خلال الدراسات السابقة أنها تركز على المعلومات المحاسبية في التقارير
والقوائم المالية بالنسبة للمستثمر باعتبارها المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات،
وإلا فدراستنا الحالية تركز على إدراك المستثمر المؤسسي في البيئة الليبية للمحتوى
المعلوماتي من حيث أهمية وكفاية ومصدر المعلومات .

1-4 مشكلة الدراسة:

يواجه بعض المستثمرين في أسواق المال عدم المقدرة على اتخاذ القرار الاستثماري
السليم، أما نتيجة لعدم فهم المستثمرين للمحتوى المعلوماتي التي تتضمنها القوائم المالية
للشركات المدرجة في السوق أو نتيجة لعدم كفاية تلك المعلومات، الأمر الذي يجعل
المستثمرين يعتمدون على خبرتهم الشخصية أو مصادر خارجية في توجيه قراراتهم
وبالتالي لا يبنى على أسس علمية سليمة مما يؤثر في بعض الأحيان سلباً على القرار
الاستثماري (نجم، 2006).

أن مشكلة أدراك المحتوى المعلوماتي الواردة بالتقارير المالية المنشورة تنشأ نتيجة
اختلاف وعدم تجانس قدرات المستفيدين (محلي الأوراق المالية والمستثمرين) من
المخرجات المالية، أي بمعنى أن هناك فروقات فردية في درجة التبسيط والتعقيد عند
معالجة المعلومات ونمط القراء الشخصية الذي يتأثر بطبيعة المعلومات التي يستخدمها
الفرد ومقدار المعلومات التي يحتاجها. فضلاً عن تعدد وتنوع بيئة المعلومات التي تساهم
في تعميق فجوة التنبؤ بين المستفيدين والتي تنشأ نتيجة تحميلهم معلومات تفوق طاقتهم
الاستيعابية مما يعكس على كفاءتهم في ترتيب وعرض المعلومات بشكل يلبي احتياجاتهم
التحليلية لصياغة قراراتهم الاستثمارية (التميمي ونعوم، 2007).

وقد أشار عبد البديع (2001) إلى أن نجاح أداء سوق الأوراق المالية للشركة يتوقف
على مدى دقة المعلومات الكمية والمالية التي يوفرها هذا السوق من ناحية، فضلاً عن مدى
دقة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية الخاصة بالوحدات الاقتصادية المقيدة بهذا السوق
من ناحية أخرى.

وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في تساؤل الآتي :

هل يدرك المستثمرون في السوق الليبي المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثماري؟

ولا اختبار مدى فهم المستثمر للمعلومات المالية، ومدى كفاية تلك المعلومات ومدى الاعتماد عليها في ترشيد القرارات الاستثمارية تمت صياغة الفرضيات الدراسة.

5-1 فرضيات الدراسة:

اعتمد هذا البحث على مجموعة من الفرضيات سيتم صياغتها في الشكل الآتي :

الفرضية الرئيسية : لا يدرك المستثمرون المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثماري.

ولاختبار هذه الفرضيات تم اشتقاق ثلاث فرضيات فرعية وهى :

الفرضية الأولى : لا يدرك المستثمرون أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المتضمنة في (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغير في حقوق الملكية) في اتخاذ قرار .

الفرضية الثانية : لا يدرك المستثمرون كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري .

الفرضية الثالثة : لا يدرك المستثمر ون مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري.

1-6 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي التي تتضمنها القوائم المالية لاتخاذ قرار الاستثماري، ومعرفة مدى أهمية وكفاية المعلومات ومصادرهما في اتخاذ قرار الاستثمار.

1-7 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذا الدراسة إلى أن أسواق رأس المال خاصة في الدول النامية أداة مساعدة في عملية جذب الاستثمارات المحلية و الخارجية و توجيهها نحو الاستثمار في المشاريع التي تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وأهمية المعلومات المحاسبية كأساس لعملية اتخاذ ال قرار الاستثماري في الأسواق المالية، وحادثة كل من سوق الليبي للأوراق المالية و مستثمريه الذين يقومون بشراء الأسهم يجعل من هذا البحث ذو أهمية للتعرف على طبيعة المستثمر وما يحتاجه من معلومات، و معرفة مدى فهمه، و مدى استخدامه لهذه المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة.

1-8 منهجية الدراسة:

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن سؤالها فان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث و ظواهر و ممارسات موجودة، و متاحة للدراسة و القياس كما هي دون التدخل في مجرياتها و يستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها و يحللها (العزايزة، 2009) بهدف دراسة مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية و أثرها على قرارات الاستثمار.

1-8-1 أسلوب تحليل البيانات:

أ شتمل أسلوب تحليل بيانات هذه الدراسة علي نوعين, الأول التحليل الوصفي للبيانات التي تم تجميعها بواسطة صحيفة الاستبيان, أما الثاني من التحليل في اختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال الإحصاء الوصفي (الاستدلالي) .

1-8-2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة¹ من شركات التأمين و المصارف التجارية و صناديق الاستثمار التي تقوم ببيع و شراء الأسهم في سوق الأوراق المالية الليبي في مدينتي طرابلس و بنغازي

¹ يتكون مجتمع الدراسة من 24 مؤسسة وذلك وفقا لدراسة التهامي (2013)، ودراسة الفضلي (2013) و أيضا دراسة الرفادي (2012) التي أجريت على المستثمر المؤسسي بسوق الأوراق المالية الليبي كعينة للدراسة.

الفصل الأول

والتي تمثل المستثمر المؤسسي² بالسوق وذلك لأنها تمتلك القدرات المالية والكوادر البشرية ويفترض فيها الوعي بضرورة القيام بتحليل بيانات الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الليبي وتقييم وضعها المالي وتقدير قيمتها الحقيقية قبل اتخاذ قرارات الاستثمار بها، و تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة وقد بلغ حجم العينة 58.3% مبنية بالجدول رقم (1-1) ، وسيتم استهداف الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار من (رؤساء أقسام الاستثمار والمساهمين في المصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار).

جدول رقم (1-1) عينة الدراسة

الرقم	الاسم	طبيعة النشاط
1	مصرف التجاري الوطني	مصارف تجارية
2	مصرف الوحدة	
3	مصرف الجمهورية	
4	مصرف الصحاري	
5	مصرف التجارة والتنمية	
6	مصرف الإجماع العربي	
7	مصرف المتوسط	
8	مصرف السرايا	
9	شركة ليبيا للتأمين	شركات تأمين
10	شركة الصحاري للتأمين	
11	شركة المتحدة للتأمين	
12	شركة الثقة للتأمين	
13	صندوق الضمان الاجتماعي	صناديق استثمار
14	صندوق الإنماء الاقتصادي الاجتماعي	

² المستثمر المؤسسي وتشمل هذه المجموعة أقسام الاستثمار في المصارف وصناديق الاستثمار وشركات التأمين ويأتي على رأس هذه المؤسسات فئة متميزة من مديري الاستثمار الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة، ويسيطر المستثمر المؤسسي على نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية (الحنوي، 2007).

1- 9 حدود ونطاق الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على المستثمر المؤسسي بسوق الأوراق المالية الليبي ومدى إدراكهم للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية من ناحية أهمية وكفاية المعلومات ومصادرها وأثرها على قرارات الاستثمار، دون التطرق إلى طرق العرض والإفصاح عن المحتوى المعلوماتي واقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية من بداية 2014 م وحتى تاريخ أعداد الدراسة إلى نهاية 2015م.

1- 10 تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول استعرض الفصل الأول مقدمة الدراسة والدراسات السابقة ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومنهجيتها وحدود نطاقها وتقسيماتها، أما الفصل الثاني فقد استعرض المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، والفصل الثالث احتوى على الاستثمار في الأوراق المالية، وأخيراً الفصل الرابع تناول الدراسة الميدانية و النتائج والتوصيات.

1- 11 محددات الدراسة:

تم استبعاد شركات الوساطة المالية من مجتمع الدراسة نتيجة لتوقفها عن العمل خلال أحداث 2011 م .

الفصل الثاني

المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية

المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية

1-2 مقدمة:

اهتمت النظرية المحاسبية بالمحتوى المعلوماتي، بوصفه أحد أهم المصادر المتاحة لمستخدمي التقارير المالية، وما يحتويه من معلومات مهمة لجميع المستخدمين منهم المستثمرون ومحلي الأوراق المالية لتمكينهم من صياغة قراراتهم الاستثمارية.

يعتبر المحتوى المعلوم اتي للتقارير المالية منهجاً شاملاً ومتكاملاً إلى ربط المعلومات المفصح عنها بالتقارير المالية للشركات بعمليات تقييم الورقة المالية وتحديد قيمتها من جانب، ومن جانب آخر تضيق فجوة التباين بين تنبؤات المستثمرين ومحلي الأوراق المالية، كما أن الاختلاف في أدراك المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ينشأ نتيجة اختلاف وعدم تجانس قدرات المستفيدين (محلي الأوراق المالية والمستثمرين) من المخرجات المالية، أي بمعنى هناك فروقات فردية في درجة التبسيط والتعقيد عند معالجة المعلومات ونمط القرار الشخصي الذي يتأثر بطبيعة المعلوم ات التي يستخدمها ومقدار المعلومات التي يحتاجها، فضلاً عن تعدد وتنوع بيئة المعلومات التي تساهم في تعميق فجوة التنبؤ بين المستفيدين والتي تنشأ نتيجة تحميلهم معلومات تفوق طاقتهم الاستيعابية مما ينعكس على كفاءتهم في ترتيب وعرض المعلومات بشكل يلبي احتياجاتهم ال تحليلية لصياغة قراراتهم الاستثمارية (التمييمي ونعوم، 2007).

2-2 القوائم والتقارير المالية :

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية، وتشمل القوائم المالية : قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة، وأيضاً الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة والتي تعتبر جزء مكملاً للقوائم المالية، وبعض المعلومات يتم تقديمها من خلال التقارير المالية زيادة في الإفصاح عن المعلومات (حماد، 2005) .

ويقصد بالتقارير المالية مجموعة القوائم المالية إضافة إلى تقرير مجلس إدارة الشركة الموجه للمساهمين والمستثمرين، وتوقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط الشركة الحالي والمستقبلي، منها التنبؤات الخاصة بمحلي القوائم المالية بالنسبة للأرباح المحاسبية

وأسعار الأسهم وكذلك تقرير المراجع الخارجي الذي يضيف صفة المصادقية والعدالة لتلك المعلومات الواردة في المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية (الدهراوى، 2011).

2-3 أهداف التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات للأغراض التالية (الحاسي، بن غربية، بيت المال، 2006) :

- تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين تساعد على اتخاذ القرارات بالاستثمار أو الإقراض أو تخفيض استثماراتهم أو زيادتها وغيرها من القرارات المماثلة، وتقدم هذه المعلومات بطريقة يسهل فهمها لمن لديهم قدر من الاطلاع والمعرفة بالأمور المالية أو من لديهم الرغبة لفهم مثل هذه الأمور.

- تقديم معلومات تساعد المستثمرين على دراسة مستقبل التدفق النقدي للمشروع ومواعيد هذه التدفقات والمخاطر التي تتعرض لها، وتشمل هذه التدفقات مختلف المصادر، مثل الأرباح العائدة من الاستثمارات والفوائد وإيرادات المبيعات والمتحصلات من القروض والاستثمارات المبيعة، وتتأثر قيم التدفقات بقدرة المشروع على تدبير النقدية اللازمة لمقابلة الالتزامات في مواعيدها والصرف على أعمال المشروع العادية بما في ذلك دفع توزيعات الأرباح على المساهمين، كما تتأثر هذه التقديرات بنظرة المستثمرين نحو قدرة المشروع وانعكاس ذلك على أسعار الأسهم والسندات في الأسواق المالية.

- إن التقارير لا تهدف إلى تقييم المشروع، بل إلى تقديم معلومات تساعد المستثمرين على التعرف على موارد المشروع الاقتصادية والالتزامات المترتبة على هذه الموارد سواء كانت التزامات خارجية (خصوم) أو داخلية (حقوق أصحاب المشروع) وتأثير الأحداث المختلفة والتغيرات التي تحدثها في هذه الموارد والالتزامات.

- تقديم معلومات عن أداء المشروع خلال فترة معينة، وبالرغم من أن المستثمرين يبنون قراراتهم على توقعاتهم حول حالة الأداء في المستقبل إلا أن المعلومات التي يستخدمونها هي بيانات تاريخية في معظمها

ورغم أن المستثمرين تهتمهم التدفقات وإمكانية سداد الديون إلا أن الدخل ومكوناته أصبح أكثر أهمية لما له من دلالات تلقى الضوء أمام الكثير من المستثمرين حول

مستقبل المشروع، فأرقام الدخل قد تستخدم للتدليل على كفاءة الإدارة أو للتنبؤ بالأرباح مستقبلاً أو تكوين فكرة عن دخل المشروع في الأمد الطويل وما قد يواجهه من مخاطر، كما أن أرقام الدخل قد تستخدم لتأكيد توقعات سابقة أو نفيها أو تغييرها.

- تقديم معلومات عن المصادر المختلفة لموارد المشروع وكيفية التصرف في هذه الموارد ويشمل ذلك تدبير النقدية والتصرف فيها وعقد القروض وكيفية سدادها وتوزيعات الأرباح والتوزيعات المحتملة للأصول على الملاك وغيرها من الأمور المتعلقة بسيولة المشروع.
- تقديم معلومات توضح كيفية تسيير المشروع والتصرف في أموال المستثمرين ويعنى ذلك محاسبة إدارة المشروع عن الأصول المختلفة وكيفية الحفاظ عليها ومعرفة كفاءة الإدارة في استغلال هذه الأصول الاستغلال الأمثل وحماية هذه الأصول من التأثيرات الاقتصادية، مثل التضخم والتغيرات الفنية والاجتماعية.

2-4 خصائص البيانات المحاسبية :

حدد الحاسي ، بن غربية، بيت المال (2006) ، بعض خصائص البيانات المحاسبية ومن هذه الخصائص ما يلي:

- أن تكون البيانات المالية ملائمة للقرار المتخذ ويعنى ذلك أن تكون البيانات مناسبة للقرار المراد اتخاذه في حدود الأهداف العامة للقوائم المالية التي سبق ذكرها وإلا اعتبرت هذه البيانات عديمة النفع، والملائمة عنصر نسبي يختلف باختلاف القرار، فقد تكون البيانات ملائمة لاتخاذ قرار معين بينما لا تكون كذلك لقرار آخر، ويمكن للتدليل على ملائمة البيانات اختبار قدرة هذه البيانات على تغيير القرار المتخذ في حالة استخدامها عن ذلك القرار الذي اتخذ في غياب هذه المعلومات، فلو كانت البيانات المستخدمة لا تؤثر في القرار المتخذ، دل ذلك على عدم أهمية هذه البيانات، ويرتبط هذا بقدرة البيانات على التنبؤ بالإحداث المقبلة، فالبيانات التي تقدمها القوائم المالية رغم أنها معدة على أساس التكلفة التاريخية إلا أنها تستخدم كثيراً في أغراض متابعة القرارات السابقة، وبالتالي قد تؤكد أو تعدل التوقعات السابقة، ومن ثم تستخدم للتنبؤ بالأحداث في المستقبل.

كما أن هناك عاملاً آخر يرتبط بالملائمة وهو عنصر الزمن والوقتية، ويقصد به ضرورة توفير المعلومات عند الحاجة إليها ودون تأخير، ويبدو هذا واضحاً بالنسبة لبعض المعلومات التي تفقد أهميتها بمرور الوقت.

- إمكانية الاعتماد على البيانات : تعني ثقة المستثمر في أن البيانات التي تحتويها التقارير المالية هي بيانات الأحداث الاقتصادية التي تهدف التقارير إلى تقديمها، ولا يقصد بالثقة أن المعلومات دقيقة في احتسابها، فمن المعروف أن القوائم المالية تحتوي على تقديرات وآراء حكمية، كما هو الحال بالنسبة للاستهلاك وتقدير السعر السوقي للمخزون وغيرها، وهذه رغم أنها ليست دقيقة إلا أنها معلومات يوثق بها ويعتمد عليها.

2-5 قائمة المركز المالي (الميزانية):

تقدم قائمة المركز المالي معلومات عن وضع الأصول الخاصة بالوحدة الاقتصادية من جهة والخصوم من جهة أخرى، وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة وقتية لمختلف بنودها في تاريخ إعداد القوائم المالية، مما يساعد مستخدميها للتعرف على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في ذلك التاريخ (خنفر وآخرون، 2006).

تعتمد قرارات الاستثمار التي يتخذها المستثمرون على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية والتي من بينها محتوى قائمة المركز المالي (الميزانية)، باعتبارها تقدم معلومات حول السيولة والمرونة المالية عن الوحدات الاقتصادية.

ولقد حدد فداغ (2002)، أهمية قائمة المركز المالي باعتبارها المصدر الرئيسي للمعلومات حول سيولة الوحدة الاقتصادية ومرونتها المالية :

- **السيولة:** تعرف بأنها الوقت المتوقع لأصل من الأصول كي يتحقق أو يمكن تحويله إلى نقد أو يتم دفع التزام ما، فكل المقرضين سواء لأجل قصير أو لأجل طويل يهتمهم التعرف على نسب السيولة في المدى القصير لتقييم قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وكذلك فإن المالكين الحاليين والمحتملين يدرسون سيولة الوحدة الاقتصادية لتقييم إمكانية استمرار أو زيادة أرباح أسهمهم أو إمكانية توسيع الوحدة الاقتصادية، وبشكل عام فكلما ازدادت سيولة الوحدة الاقتصادية كلما كانت خطورة فشل الوحدة أقل.

- **المرونة المالية:** وهى تعبر عن قدرة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ الإجراءات الفعالة لتحسين مركزها الاقتصادي، وفي توقيت التدفق النقدي حتى تتمكن من مواجهة احتياجاتها النقدية واستغلال فرص الاستثمار غير المتوقعة، فالميزانية وعن طريق عرضها للمصادر الاقتصادية المتاحة فإنها توفر معلومات تفيد في تقييم المرونة المالية للوحدة الاقتصادية، مثلاً فإن نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية قد تكون كبيرة جداً مما يعنى ضعف قدرة الوحدة الاقتصادية على الاقتراض في المستقبل عند ظهور الحاجة للنقدية، وعند ذلك فإن الوحدة الاقتصادية قد تصبح مجبرة على إصدار أسهم إضافية لزيادة رأس المال مما يؤدي إلى انخفاض ربحية السهم الواحد، وتعتبر مثل هذه المعلومات مهمة للمستثمرين الحاليين والمستقبليين.

كما أشار فداغ أيضا (2002) ، بأن قائمة المركز المالي يشوبها بعض القصور، فهي لا تعكس القيمة الجارية للوحدة الاقتصادية، وذلك لأن المحاسبين يتبنون أساس التكلفة التاريخية³ في تقييمهم لبنود الميزانية، وعندما يتم إعداد الميزانية العمومية وفق الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، فإن معظم الأصول تسجل بالتكلفة التاريخية، في حين إن الاقتصاديون يرون أن كل الأصول يجب أن يعاد تقييمها باستخدام القيمة الجارية ومع ذلك يوجد اختلاف كبير في وجهات النظر حول الطريقة التي يجب إتباعها كأساس للتقييم، فبعضهم يجادل بأن القوائم المالية المعروضة بالتكلفة التاريخية يجب أن تعدل حسب التغير في المستوى العام للأسعار عندما يكون التضخم ذا أهمية، بينما يعتقد آخرون بأن مفهوم التكلفة الجارية (المستوى الخاص لتغير الأسعار) هو أكثر فائدة.

وأيضاً من الأشياء التي يشوبها القصور في قائمة المركز المالي هو أنه لا بد من استخدام الحكم الشخصي في التقديرات : إن تحصيل الديون، وإمكانية بيع البضاعة، والعمر التشغيلي للأصول الملموسة وغير الملموسة طويلة الأجل من الصعب تحديدها، وبالرغم من إن إجراءات الاستهلاك للأصول طويلة الأجل هو تطبيق مقبول بصورة عامة، إلا أن الاعتراف بالزيادة في قيمة الأصل يتم تجاهلها من قبل المحاسبين.

³- التكلفة التاريخية: تعتبر المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، أن معظم الأصول والالتزامات يجب المحاسبة عنها على أساس سعر الاستحواذ وهو ما يشار إليه بمبدأ التكلفة التاريخية (الصبان وآخرون 2010).

2-6 قائمة الدخل:

تمثل قائمة الدخل مكانة هامة في علم المحاسبة، لكونها القائمة الأساسية للمشروع فهي تمثل التقرير الذي يقيس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة من أجل تحقيق الربح، وأكثرها فائدة من وجهة نظر المستثمرين لتقدير الإيرادات الحالية والمستقبلية، وكذلك الأداء المستقبلي الذي يمثل بدوره أفضل مؤشر لتوزيع الأرباح المستقبلية، إضافة إلى استخدامها كمقياس للحكم على مدى فعالية وكفاءة الإدارة في مزج عوامل الإنتاج المختلفة تقدمها في صور سلع وخدمات، وأيضاً استخدام المعلومات التي توفرها في تسهيل عملية التحليل المالي خاصة تلك المؤشرات المرتبطة بربحية المشروع (الهباش، 2006).

وتعتبر قائمة الدخل مهمة لأغراض التحليل المالي حيث تعد جزءاً مكملًا لقائمة المركز المالي والقوائم المالية الأخرى، وذلك لإعطاء صورة متكاملة عن حياة المشروع المالية (أل آدم وآخرون، 2000)، وتكمن أهمية قائمة الدخل في أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعد في التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل، حيث يساعد التنبؤ بالتدفقات النقدية في تقدير قيمة الوحدة الاقتصادية، وتحديد احتمال استرداد الدائنين لـ حقوقهم بالوحدة وتقييم الأداء الخاص بها في السنوات السابقة (الحجاج، 1999).

2-7 قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعتبر حقوق الملكية هي باقي قيمة الأصول بعد استبعاد قيمة الالتزامات، وبناءً عليه فإن قيمة حقوق الملكية تتوقف على تقييم الأصول والالتزامات، فحينما يستثمر الملاك أموالاً في مشروع فإن تقييم الأصول هو الذي يحدد المبلغ المضاف لحقوق الملكية، وحينما يتم تلخيص نتائج العمليات فإن الزيادة في قيمة الأصول تعكس مبلغ صافي الدخل المضاف لحقوق الملاك، وتختلف بيانات حقوق الملكية في الميزانية العمومية اعتماداً على الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية، وما إذا كانت الوحدة الاقتصادية شركات أشخاص أو شركات مساهمة، فغالباً ما يتم إظهار حقوق الملكية في الميزانية العمومية لشركات الأشخاص كمبلغ لكل مالك بصفة مستقلة، مع توضيح الإضافات في حقوق الملكية التي حدثت أثناء السنة (نصيب في الربح وعمولة وغيرها) على إن تطرح المسحوبات أثناء السنة، أما فيما

يتعلق بشركات الأموال فإن إظهار حقوق الملكية يتأثر ببعض الاعتبارات القانونية، وعموماً يتم التفرقة بين العناصر التالية عند إظهار حقوق الملكية (شحاتة وآخرون،

: (2003)

• رأس مال الأسهم :

- رأس المال المرخص به وعدد الأسهم المصدرة وقيمة كل سهم.
- الجزء الذي لم يدفع بعد من رأس المال.
- الحركة التي طرأت على حسابات رأس مال الأسهم خلال الفترة المالية.
- الحقوق والامتيازات والقيود المتعلقة بتوزيعات الأرباح على حملة الأسهم والمرتبطة برأس المال.
- متجمع التوزيعات المستحقة لأرباح حملة الأسهم الممتازة.
- عدد وتكلفة الأسهم المعاد حيازتها بمعرفة الشركة (أسهم الخزانة)

• حقوق الملكية الأخرى:

- مع بيان حركتها خلال الفترة المالية وأي قيود ترد على توزيعاتها:
- المدفوع بالزيادة عن القيمة الاسمية لرأس المال (في صورة علاوة إصدار للأسهم).
 - فائض إعادة التقييم.
 - الاحتياطات.
 - الأرباح المحتجزة غير مقيدة .

2- 8 قائمة التدفقات النقدية:

تتبع أهمية قائمة التدفقات النقدية من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل قائمة المركز المالي، و تعتبر هذه القائمة بمثابة حلقة وصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة منهما لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية فتشكل بما تحويه من معلومات وما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار وكذلك في استكشاف خططها المستقبلية في التوسع، كما هو الحال بالنسبة لقائمتي الدخل والمركز المالي يمكن الاستفادة من المعلومات التي تعرضها قائمة التدفق النقدي في اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة خاصة ما يتعلق

منها باختبار مدى ملائمة الموارد المالية لتوظيفاتها، ومن أهم استخدامات قائمة التدفق

النقدي ما يلي (مطر، 2010) :

- تقييم جودة أو نوعية أرباح الشركة.
- تقييم السيولة.
- تقييم ومعرفة سياسات التمويل.
- التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

تبويب المعلومات في قائمة التدفق النقدي:

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية بشأن إعداد قائمة التدفق النقدي ومنها

المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) ، يتوجب تبويب أو تصنيف المعلومات التي تعرضها هذه

القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من وعين من التدفقات، تدفقات نقدية

داخلة، وأخرى خارجة، وهذه الأبواب هي كما يلي حسب عرضها في القائمة (

مطر، 2010) :

- التدفق من الأنشطة التشغيلية.
- التدفق من الأنشطة الاستثمارية.
- التدفق من الأنشطة التمويلية.

2- 9 المرفقات والإيضاحات المتممة للقوائم المالية :

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءاً منها، إذ أن لها أهمية كبيرة في المساعدة

على فهم القوائم المالية، حيث أنها توضح المعلومات التي يصعب أدرجها في تلك القوائم،

وتساهم في تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم

المالية والتغيرات التي تحدث فيها مع بيان الأسباب التي أوجبت تلك التغيرات، بالإضافة

إلى المعلومات محددة لشرح بعض الأرقام الواردة في القوائم المالية، وأيضاً الإفصاح عن

أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية وطبيعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية

وتأثيرها المالي، وكذلك وصف علاقة الشركة مع الأطراف الأخرى والعقود التي أبرمتها

مع تلك الأطراف، وتوضيح العمليات التي تؤثر على حقوق المساهمين بالشركة (ابونصار

وحميدات، 2013) .

يتطلب مبدأ الإفصاح ضرورة استخدام قائمة الإيضاحات المتممة المرفقة بالقوائم المالية، وذلك ك وسيلة لإيضاح بعض الحقائق الهامة المدرجة بطريقة غير تفصيلية في القوائم المالية، (أبو المكارم وآخرون، 2003).

يؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية، واختيار المناسب من بين الأساليب المتاحة للإفصاح، وطالما إن هناك مجالاً للمفاضلة بين الطرق المحاسبية وأنواع الإفصاح⁴ فإنه يجب اختيار الطريقة مناسبة من بين هذه الطرق أو أسلوب الإفصاح الذي يعطى معلومات أكثر فائدة لمساعدة المستفيدين من التقارير المالية على اتخاذ قراراتهم، وهذا ما توفره لنا قائمة الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، إذ تتطلب تلك الإيضاحات أن تكون ملائمة لاستخدامات جميع الفئات (البشتاني، 2005).

وبناءً على ذلك يجب إعداد التقارير المالية والإيضاحات المتممة لها في ظل فرضية أساسية وهي وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه التقارير، وفي جميع الأحوال فإنه يجب أن يتوفر لدى أي مستخدم للبيانات المحاسبية الحد الأدنى من المهارة والخبرة والكفاءة التي تمكنه من تفسير هذه المعلومات وتحليلها (الطميزي، 2011).

2- 10 مستخدموا المحتوى المعلوماتي :

تتعدد الأطراف المستخدمة للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ويمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين (الدهراوي، 2007) :

القسم الأول : يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المشروع، هؤلاء المستخدمين يشملوا الملاك الحاليين والمستقبليين وكذلك الدائنين والموردين وإدارة المشروعات والسلطات الضريبية والعاملين وكذلك المستهلكين.

القسم الثاني : يشمل المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم هي مساعدة أو حماية الإطراف الذين لهم مصلحة مباشرة إما لعدم خبرتهم بالمحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم.

⁴ - أنواع الإفصاح : الإفصاح الكامل، الإفصاح العادل، الإفصاح الكافي، الإفصاح الملائم، الإفصاح التثقيفي (الاعلامي)، الإفصاح الوقائي، (عبد اللطيف زيود وآخرون، 2007).

ونظراً لوجود العديد من المستخدمين الحاليين والمحتملين والذين تكون قراراتهم مختلفة ومتنوعة، فإن احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة وهو ما يؤثر على طريقة إعداد القوائم المحاسبية والاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا السبب، فإن القوائم المحاسبية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين والذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية وهم المستثمرين والدائنين، يوضح الجدول رقم (1-2) مستخدمي المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية واحتياجاتهم من ذلك المحتوى.

الجدول رقم (1-2)

مستخدمي المحتوى المعلوماتي للتقارير واحتياجاتهم منها

احتياجات المستخدمين	المستخدمين
<ul style="list-style-type: none"> • القياس الشامل للأداء: 1. قياس مطلق. 2. بالمقارنة مع الأهداف والمعايير. 3. بالمقارنة مع الشركات أخرى. • تقييم أداء الإدارة : 1. الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد. 2. المسؤولية القانونية • التوقعات المستقبلية : 1. الأرباح. 2. التوزيعات والفوائد. 3. الاستثمارات. 4. التوظيف. • الحكم على المركز المالي : 1. تقييم اليسر المالي. 2. تقييم درجة السيولة 3. تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد. • تخصيص الموارد. • تقييم الديون وحقوق الملكية. • تقييم الالتزام باللوائح والقوانين. • تقييم مساهمة المشروع الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي. 	<ul style="list-style-type: none"> • المستخدمين نوى المصلحة المباشرة: 1. المساهمين (الحاليين والمحتملين). 2. الدائنين (قصيرة وطويلة الأجل). 3. المديرين. 4. العاملين. 5. المستهلكين. 6. الموردين. 7. المنافسين. • المستخدمين نوى المصلحة غير المباشرة: 1. محلي القوائم المالية وسماسة البورصة. 2. اتحادات العمال. 3. الوكالات والهيئات الحكومية. 4. الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.

المصدر: (الدهراوى، 2007: 16)

ونظرا لاختلاف أهمية القوائم من وجهة نظر المستخدمين فقد قام and Most (1981)⁵ ، بإجراء دراسة لمعرفة تفضيلات المستثمرين والمحللين للقوائم المالية في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا وذلك باستقصاء آرائهم حول تفضيلهم لأهم مصادر محتوى المعلوماتي للتقارير المالية ، ويبين جدول رقم (2-2) نتائج الدراسة :

جدول رقم (2-2)

تفضيل المستثمرين والمحللين الماليين لأهم مصادر محتوى المعلوماتي للتقارير المالية

ترتيب أجزاء القوائم المالية حسب أهميتها (تأزليا)						
في بريطانيا		في الولايات المتحدة الأمريكية			القوائم	
المحللون الماليون	المستثمر المؤسسي	المستثمر الفردي	المحللون الماليون	المستثمر المؤسسي		المستثمر الفردي
1	1	1	1	1	1	قائمة الدخل
2	2	2	2	2	2	قائمة المركز المالي
3	3	3	3	3	3	قائمة التغيرات في المركز المالي
4	4	5	4	5	5	السياسات المحاسبية
5	5	6	5	4	4	الملاحظات الأخرى على القوائم المالية
6	6	4	6	6	6	تقرير مراجع خارجي

المصدر: (Chang and Most ,1981)

أظهرت نتائج هذه دراسة أهمية التقارير المالية لمتخذي القرارات بفئاتهم المختلفة في مجال القرارات الاستثمارية، وأهمية البيانات الواردة في التقارير المالية، وقد اتضح من خلال الدراسة بأن قائمتين (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) تحصلتا على المرتبة الأولى سواء عند المستثمرين أو المحللين في الولايات المتحدة أو بريطانيا، حيث يركز اهتمام المستثمرين على المعلومات المتعلقة بالربحية وتوزيعات الأرباح وما يتعلق بها من ربح السهم، وهي ما تمثل المحتوى المعلوماتي لقائمة الدخل، وكما أوضحت الدراسة أن

⁵ الدراسة المذكورة أجريت في سنة 1981 ولكنها تهتم بأهمية المحتوى المعلوماتي، وبالرغم من التغيير الذي طرأ في القوائم المالية المذكورة إلا أنها لازالت تظهر أهمية المعلومات المحاسبية لهذا تم التطرق إليها

المستثمرين يحتاجون إلى العديد من المعلومات المحاسبية من أجل اتخاذ قرارات البيع والشراء، وأن التقارير المالية تعتبر احد المصادر المهمة التي تستخلص منها المعلومات من أجل اتخاذ القرارات الاستثمارية، ولذلك يهتم المستثمرين بالمحتوى المعلوماتي عن المستقبل لأنه يعطى لهم مؤشرات عن مدى استمرارية وقوة المركز المالي للوحدات الاقتصادية وبالتالي تزداد الثقة في أسهم هذه الوحدات الاقتصادية.

2- 11 أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمر في الأوراق المالية:

يوجد العديد من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وتؤثر على حركة تداول الأوراق المالية ويتطلب الأمر نشر هذه المعلومات طالما إن المنفعة المحققة منها تفوق تكلفة النشر ويعتبر رقما ربح السهم والمبيعات من أهم مفردات المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية كما أن البيانات المتعلقة بالتدفقات النقدية لها علاقة وثيقة بالتنبؤ بتوزيع الأرباح وتكون ذات أهمية في اتخاذ قرارات الاستثمار وتمثل هذه المعلومات في ما يلي (دوبان، 1985):

• الربح المحاسبي:

يعتبر الربح من المعلومات المحاسبية التي تؤثر في قرارات الاستثمار في الأوراق المالية سواء بالشراء والبيع أو الاحتفاظ به، ويعتبر الربح من المعلومات التي توضح ربحية الوحدة الاقتصادية والتي تعطى مؤشرا على مدى كفاءة الوحدة الاقتصادية في استخدام الموارد المتاحة لها خلال الفترة السابقة، وأيضا تعطى معلومات عن التدفقات النقدية خلال الفترة، بالإضافة إلى أن التغيير في الربح السنوي الذي يرتبط بالتغير في أسعار الأسهم، وعلى ذلك يمكن القول أن الربح المحاسبي يمثل عاملا مهما في أسعار الأسهم، ويستخدم الربح المحاسبي في استخراج العديد من النسب والمؤشرات مثل العائد على الاستثمار، نصيب السهم من التوزيعات والتي تستخدم في المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المتماثلة في التنبؤ بأسعار الأسهم، ولكي تكون المعلومات المتعلقة بالربحية مؤثرة على قرارات الاستثمار في الأوراق المالية فأنها يجب أن تكون متاحة للجميع وان تنشر بصفة منتظمة ودورية ويتم إعدادها وفقا لقواعد وأسس ثابتة من عام لآخر كما يجب توفرها لمدة سابقة لا تقل عن خمس سنوات حتى يتم استخدامها ك أساس للتنبؤ والمقارنة.

والخلاصة يعتبر الربح المحاسبي من أهم المعلومات التي تؤثر على قرارات المستثمر في الأوراق المالية حيث تؤثر على قيمة السهم، لما لها من اثر على الربح السهم وكذلك على القيمة الدفترية للسهم .

• ربح السهم :

يمثل نصيب السهم من الأرباح في نهاية كل عام سواء تم توزيع جزء منه في شكل (كوبونات) أو تم احتجاز في صورة احتياطي أرباح مرحلة، وقد اعتبر من أهم المعلومات المحاسبية التي تؤثر على قرارات الاستثمار، كما انه يعتبر مؤشرا مقبولا للدلالة على مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها القائمة.

• توزيعات الإرباح :

يتأثر سلوك المستثمر في التعامل بالأوراق المالية ليس بالإرباح التي تحققها الوحدة الاقتصادية كك ل أو ربح السهم، بل يتأثر أيضا بقرارات توزيع هذه الأرباح فالسعر الذي يرغب المستثمر في الشراء أو البيع على أساسه يتوقف على العائد المتوقع الذي يمكن أن يحققه السهم في المستقبل، وعلى درجة التأكد من تحقيق العوائد وبقائها، ومن أهم هذه العوائد الأرباح الموزعة على الأسهم، سواء كانت نقدا أو شكل أسهم ممنوحة (أسهم عينة) ، كما أن معرفة المستثمر بقرارات توزيع الأرباح والأسباب التي تبني عليها مثل هذه القرارات، تعتبر من المعلومات الهامة المؤثرة على سلوكه في مجال التعامل في الأوراق المالية، وتعتبر الأرباح المحققة والموزعة عاملا مؤثرا للتدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى دلالاتها على مستوى التشغيل في الوحدة الاقتصادية.

كما إضافة حنان و أسامة الحارس و فوز الدين أبو جاموس (2004) ، بأن هناك معلومات مهمة للمستثمرين وهذه المعلومات هي :

- **التدفقات النقدية:** التي يتوقع المستثمرون الحصول عليها مستقبلا في شكل توزيعات أرباح نقدية وهي تمثل استرداد لأموال المستثمرين في الشركة.
- **معرفة القدرة الربحية للشركة:** أي مقدرتها الشركة على تحقيق الأرباح في الفترات السابقة وفي الفترة الحالية والتنبؤ للفترة التالية، ويتم التعرف على القدرة الكسبية في شكل توزيع أرباح المساهمين وسداد الفوائد المستحقة للمقرضين عن قروضهم.

- تقييم الوضع المالي للشركة : وذلك من خلال تحليل السيولة وقدرة الشركة على سداد التزاماتها في الأجل القصير، وكذلك قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلية لمواجهة التزاماتها وديونها .

2- 12 التعامل مع المعلومات بسوق الأوراق المالية :

أن المعلومات المؤثرة في أسعار الأوراق المالية لها مصادر متعددة ولا تقتصر فقط على المعلومات الصادرة عن الجهة المصدرة للورقة المالية والملزمة بالإفصاح عنها، فهي قد تكون معلومات اقتصادية أو سياسية أو أي نوع آخر من المعلومات من شأنه التأثير في أسعار الأوراق المالية، كما أن هذه المعلومات قد تكون عبارة عن المعلومات المتعلقة بالتداول وحركته وأحجامه وغير ذلك، حيث على المستثمر أن يكون مدركاً لا تجاه هذه المعلومات وان يتعلم كيف يقرأها ويتعامل معها، بما يكفل له اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح، وبحسب مصادر المعلومات فان هناك ثلاثة مستويات يجب أن يكون المستثمر ملماً بها (ربابعة وحطاب، 2006):

- المعلومات المتعلقة بالجهة المصدرة للورقة المالية، وعلى المستثمر هنا أن يكون ملماً بمبادئ التحليل الاساسي⁶ للأوراق المالية.
- المعلومات المتعلقة بالسوق بشكل عام، وعلى المستثمر هنا أن يفهم كيف تؤثر الأحداث السياسية والاقتصادية في أسعار الأوراق المالية.
- المعلومات المتعلقة بتداول الأوراق المالية، وعلى المستثمر هنا أن يتعلم أساسيات التحليل الفني⁷ ولو بشكل بسيط ليدرك طبيعة سوق الأوراق المالية وتأثير حركته التاريخية بحركته المستقبلية.
- ومن المهم أن يدرك المستثمر أن الاعتماد على جانب واحد من هذه الجوانب الثلاث لا يكفي، إذ لا بد أن تؤخذ كل الجوانب بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري.

⁶ - التحليل المالي الاساسي : عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات (مطر، 2010: 3).

⁷ - التحليل الفني: " أسلوب تسجيل بيانات التداول الفعلية والتاريخية (عادة في شكل خرائط ورسومات) وذلك من خلال متابعة تغيرات الأسعار، وحجم التداول وغيرها، لسهم معين أو متوسط العام ثم قوم بعد ذلك باستنتاج الاتجاه المحتمل للمستقبل من خلال الصورة التاريخية للماضي " (حماد، 2006 : 310)

2- 13 الإفصاح المحاسبي للمحتوى المعلوماتي وأهميته للمستثمرين:

يعتبر الإفصاح في التقارير المالية من المواضيع الحيوية والمهمة التي لاقت اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة (صبايحي، 2011)، حيث يعبر الإفصاح في التقارير المالية عن المعلومات الضرورية التي تكفل الأداء الأمثل لأسواق رأس المال، ويعنى ذلك وجوب عرض معلومات تمسح بالتنبؤ باتجاهات التوزيعات المستقبلية واختلاف وتغير الإيرادات المستقبلية للوحدات الاقتصادية.

وتركز معظم مفاهيم الإفصاح على تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعد مفيدة في اتخاذ القرارات الاسد استثمارية الرشيدة، إذ أن قيام الوحدة الاقتصادية بنشر معلومات تفصيلية وكثيرة دون أن يكون لها معنى ودلالة يؤدي في الوقت ذاته إلى تضليل متخذي القرار أيضا (الخطيب، 2002).

ويمثل الاستثمار في الأوراق المالية أحد أبرز أنواع الاستثمارات التي تتأثر بصورة مباشرة بالإفصاح في التقارير المالية وبناءً على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ترشيد قرار الاستثمار ظهرت آراء تطالب بمزيد من الإفصاح عن معلومات أخرى خلاف تلك الواردة في القوائم المالية التقليدية والتي أهمها الإفصاح عن التنبؤات المالية، حيث أن متخذي القرار في أسواق رأس المال يعانون من عدم تماثل المعلومات بينهم وبين مدراء الوحدات الاقتصادية المساهمة، مما يؤثر سلباً على كفاءة سوق رأس المال (الحيزان، 2007).

2- 14 الخلاصة:

استعرض هذا المبحث المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، من حيث مفهومه، وأهميتها، وأهدافها، وبعد تحديد أهداف تلك القوائم والتقارير المالية تم استعراض خصائص البيانات المحاسبية التي ينبغي توافرها في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، كما تم التطرق إلى مستخدمي المحتوى المعلوماتي واحتياجاتهم، وأنواع المعلومات المطلوبة ومصادرها وأهمها بنسبة للمستثمر في السوق، والتعامل معها في السوق .

ومن خلال ما استعرض يتضح أن المستثمرون ومستخدمي القوائم المالية كانوا يركزوا في الماضي وبشكل أساسي على قائمة الدخل في تحليلاتهم وبشكل أدق على صافي الدخل

الفصل الثاني

وربحية السهم الواحد كأساس لاتخاذ قراراتهم ، ومؤخراً بدأ مستخدموا القوائم المالية في التركيز بشكل متزايد على السيولة والمرونة المالية ، ونتيجة لذلك فقد أنتقل الاهتمام إلى قائمة التدفقات النقدية وقائمة المركز المالي (ا لميزانية) مع اهتمامهم بقائمة الدخل، حيث اعتبرت هذه القوائم الأكثر أهمية ما بين القوائم والتقارير المالية، كما تم توضيح الإفصاح المحاسبي للمحتوى المعلوماتي وأهميته للمستثمرين في اتخاذ القرار الاستثماري.

سيتم خلال الفصل التالي استعراض موضوع الاستثمار في الأوراق المالية باعتباره متعلق بموضوع الدراسة .

الفصل الثالث

الاستثمار في الأوراق المالية

الاستثمار في الأوراق المالية

3-1 مقدمة:

يعد الاستثمار المحرك الأساس في نمو واستقرار الاقتصاد، ولقد وجدت نظريات ونماذج وأنظمة عديدة للاستثمار من قبل المدارس الاقتصادية، كما أصبح الاستثمار مسألة رئيسية بعد أن تحولت الاقتصاديات الأوروبية إلى اقتصاديات عالمية، وبرز الاقتصاد الأمريكي كقوة اقتصادية جديدة دولياً وظهرت بوادر الاقتصاد الياباني الحديث، وأصبحت حركة رؤوس الأموال الدولية من وإلى الدول المسيطرة تخضع لمؤشرات الربحية التجارية والمالية والتي تتم وفق استراتيجيات وسياسات وأنظمة تعتمد من قبل هيئات حكومية ومؤسساتية وسوقية (كاكامولا، 2003).

فالاستثمار يعد الجزء المتبقي من الدخل بعد التوزيعات والمستخدم في العملية الإنتاجية لتكوين رأس المال مما يشكل إضافة فعلية لرأس المال الأصلي، ولعل ذلك ما يجعل الاستثمار مرتكزاً في أساسه على مفهومي العائد والمخاطرة، ولا شك أن زيادة أحدهما سيزيد الآخر، وللاستثمار أسس علمية مدروسة لها أسسها وقواعدها العلمية المستندة إلى عمليات استثمارية متشابهة إضافة لكونها عملية إيجابية تشارك فيها أطراف عديدة تتقاسم الأرباح فيما بينها (صيام، 2003).

ونتيجة للارتباط الوثيق بين موضوع الاستثمار وموضوع هذه الدراسة، تم تخصيص هذا المبحث للجوانب العملية للاستثمار، وتناول هذا المبحث، مفاهيم الاستثمار، التحليل واتخاذ القرارات.

3-2 مفهوم الاستثمار:

يغطي مفهوم الاستثمار عدد كبير من الأنشطة، وغالبا ما يشير هذا المفهوم إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع والأسهم والسندات وصناديق الاستثمار، بالإضافة إلى الاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقية الملموسة (الحناوي وآخرون، 2007).

كما تعددت التعريفات الخاصة بالاستثمار:

فلقد عرف عبيدات (1985: 13)، بأنه " العملية التي يتم فيها بناء قرار على مستوى إداري عالٍ، ووضع مخصصات معينة سواء عينيه أو نقدية، في سبيل تحقيق أهداف بعيدة لمصلحة مشروع معين".

وقد أضاف التميمي وسلام (2004: 37)، " الاستثمار بأنه توظيف للأموال لفترة زمنية محددة للحصول على تدفقات نقدية في المستقبل، تعويضاً عن القيمة الحالية للأصول ومخاطرة التضخم وتقلب تلك التدفقات".

في حين عرف حنفي (2005: 16)، الاستثمار بأنه " إرجاء أو تأجيل الاستهلاك لفترة قادمة، ثم توجيه هذه الأموال إلى الاستثمار وليس للاكتناز".

ونلخص من تعريفات الاستثمار بأنه: هو استغلال الموارد المتاحة، ووضع توقعات مستقبلية للزيادة منها، قد يعتمد الاستثمار أيضاً على الأصول الحقيقية، كقطع الأراضي، والسيارات، أو الأصول غير الحقيقية مثل العلامات التجارية المعروفة، تختلف النظرة نحو الاستثمار بناءً على طبيعة تفكير المستثمر، والتي تقسم إلى فكر اقتصادي، وفكر مالي، الفكر الاقتصادي: يعتمد على المساهمة في الإنتاج وإضافة قيمة مالية للسلع، والخدمات المقدمة من قبل الشركة، أو المؤسسة للحصول على الأرباح، أما الفكر المالي: يهتم بتحقيق الربح المالي كهدف أساسي له عن طريق توظيف الأموال، والأدوات المالية في عدة مشاريع استثمارية ناجحة.

تعريف الاستثمار: هو توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد.

المفهوم المالي للاستثمار: هو توجيه الأموال المتاحة من أجل الحصول على أصول مالية.

3-3 أهداف الاستثمار:

تتعدد أهداف الاستثمار حسب الإمكانيات المالية المتاحة للمستثمر ومستوى وطبيعة طموحاته الاقتصادية وما يتوفر لديه من معلومات بشأن فرص الاستثمار المختلفة وما يسود من مناخ استثمار في محيط نشاطاته، ومع كل ذلك يمكن التركيز بشكل عام على الأهداف التالية (ككامولا، 2003):

- الحفاظ على الأصول المادية والمالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة، أن هدف الحفاظ على الأصول الرأسمالية يعد أمراً استراتيجياً لأن التضحية بجزء من الأصول أو كلها إما أن تؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في نشاطات سابقة أو أن تجعله تحت طائلة الديون دون أن يتمكن من الإيفاء بها في الوقت المناسب ووفق الشروط المحددة، لذلك يجب الاهتمام بمسألة الاستخدام الكفء للأصول المستثمرة سواء كان ذلك عند التخصيص الأولي واتخاذ القرار الاستثماري أو عند تشغيل الأصول المعينة في عمليات تتميز بأدنى الخسائر وأفضل العوائد.
- تحقيق عوائد مستقرة، أي أن تكون هذه العوائد ذات تدفقات غير متقطعة، وهنا يجب الاهتمام بمسألة القيمة الحالية الصافية للعوائد المعنية بحيث تحافظ هذه العوائد على قوتها الشرائية أي على قيمتها الحقيقية من جانبها وتتجاوز التكاليف المتأتية عن البدائل الأخرى من جانب آخر.
- استمرار السيولة النقدية وذلك رغم أن هذه السيولة لا تعد المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي) إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد لعدة أسباب منها:
 - تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل.
 - إيفاء الديون المستحقة وبنفس العملات التي تم تمويل هذه الديون بها.
 - مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية.
- استمرار الدخل وزيادتها بشكل متصاعد، ويعتبر هذا الهدف من أهم طموحات المستثمر للخروج من دورة حياته الاعتيادية ولتأكيد رغباته في رفع مستويات معيشته ومن ثم قدرته الإنتاجية ويمكن من خلال ذلك تعزيز المحفظة الاستثمارية بمزيد من النشاطات الجديدة.

3-4 أنواع الاستثمار:

يمكن تصنيف أنواع الاستثمار إلى نوعين:

- **الاستثمار المباشر (الحقيقي):** ويعني الأنفاق على الأصول الإنتاجية أو الاستثمارات الجديدة والذي يترتب عليه إنتاج إضافي وفرص عمل إضافية لزيادة المخزون من المواد الأولية المختلفة (الشمري وآخرون، 1999).

• الاستثمار الغير مباشر (المالي): وهو الاستثمار في الأدوات المالية المتاحة في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى، بهدف اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على أرباح إضافية، ويتم تداول الاستثمارات المالية في الأسواق المالية التي تتميز بفاعليتها خاصة إذا كانت هذه الأسواق ذات كفاءة عالية ومن خصائصها الاتساع والتعميق (آل شبيب، 2009).

ويمثل الاستثمار في الأوراق المالية أحد أبرز أنواع الاستثمارات ويعتمد عند اتخاذ من قبل الأفراد على محددات أساسية تتوقف على مقارنة المنافع المتوقعة بالمنافع التي تقدمها البدائل الأخرى، وعند قيام أي فرد أو مستثمر باتخاذ قرار شراء الأوراق المالية من البورصة (أسهم أو سندات) فإنه يختار بديلاً من عدة البدائل (يوسف، 2008):

- إيداع المبلغ في المصرف والحصول على فائدة ثابتة دورية.
- شراء أذون خزانة محددة العائد.
- شراء أوراق مالية من البورصة والحصول على عائد من ذلك ممثلاً في عائد عادي وهو توزيعات الأرباح التي تقررها الشركات، وعائد غير عادي ممثلاً بأي عائد يتحقق نتيجة بيع الورقة المالية بسعر أعلى من شرائها.

3-5 المحافظ الاستثمارية وأنواعها:

3-5-1 المحفظة الاستثمارية:

لقد عرف آل شبيب (2008: 283) ، المحفظة الاستثمارية على أنها " أداة مركبة من مجموعة الأوراق المالية والأدوات الاستثمارية الأخرى، أو هي مجموع من الأصول التي يمتلكها المستثمر سواء كانت هذه الأدوات أصولاً حقيقية أو مالية بهدف الحصول على أكبر عائد بأقل درجة مخاطر، والتي تتلاءم مع رغبة المستثمر سواء كان مستثمراً محافظاً أو مغامراً أو رشيداً، وتخضع المحفظة لإدارة مدير المحفظة الذي قد يكون هو مالكها أو يعمل بأجر لدى مالكها".

بينما عرفها عبد الجواد و الشديفات (2006: 20) ، بأنها " توليفة من الأدوات الاستثمارية التي تضم أدوات مالية كالأسهم والسندات، وحسابات الصرف الأجنبي، وأدوات حقيقية : كالعقارات والمعادن الثمينة".

ونلخص من التعريفات بان المحفظة الاستثمارية هي تج ميع للاستثمارات تقوم بها مؤسسات أو أفراد، أي أنها مجموع ما يمتلكه الفرد أو المؤسسة من أسهم أو سندات في شركات مختلفة.

3-5-2 أنواع المحفظة الاستثمارية :

تنقسم المحافظ الاستثمارية إلى نوعين رئيسيين هما (الشمري والبياني، 1999):

- **المحافظ الخاصة (محافظ العملاء):** وهى المحافظ التي يتم تشكيلها بناء على طلب العملاء وحسب رغباتهم، حيث يحدد المستثمر لمدير المحفظة الأدوات التي يرغب أن تتضمنها المحفظة ونسب توزيعها وتعليمات إدارتها، ويكون فقط دور المدير تنفيذياً وفق توجيهات المستثمر، ويمكن أن يترك المستثمر للمدير حرية التصرف وفق ما تقتضيه المصلحة.
- **المحافظ العامة (محافظ المؤسسات):** وهى محافظ استثمارية تتكون سلفاً من أدوات استثمارية متنوعة على شكل صناديق مشتركة، أو نجدها مطروحة للاكتتاب العام يمكن الاستثمار بها بحيث لا يكون للعميل دور في تكوينها أو إدارتها بالقدر الذي توفر له ملكيته من أسهمها، وقد انتشر هذا النوع من المحافظ في الآونة الأخيرة.

3-6 أسس اتخاذ قرار الاستثمار:

نظراً لطبيعة الاستثمار في الأوراق المالية وما توفره من مزايا للمستثمر فإنه يجب أن يكون المستثمر على دراية بشؤون البورصة ومتابعتها، ولكي يتم اتخاذ قرار الاستثمار بشكل عقلائي وبعيداً عن الارتجال فإنه لا بد من مراعاة الأسس الموضوعية التالية :

1-6-3 العائد المتوقع:

إن المستثمر الرشيد هو الذي يسعى باستمرار إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة (الاستثمار الكفاء) ، لأن الهدف من تضحياته باستهلاكه الحالي هو تطلعه للحصول على استهلاك أكبر في المستقبل وليس فقده أو حرمانه منه إلى الأبد، ولمساعدته في التمييز أو الاختيار من بين حجم الاستثمارات المتاحة أمامه، لابد من الاعتماد على بعض المفاهيم الحاكمة لقرار الاستثمار والقابلة للقياس أو التقييم لاتخاذها أساساً للحكم واتخاذ القرار الاستثماري من عدمه ومن أهم المفاهيم هو ما يطلق عليه العائد الاستثماري المتوقع (هوري و توفيق، 1990).

2-6-3 المخاطرة:

المخاطرة المحتملة هي عبارة عن التقلبات في العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة المحسوبة (الشواورة، 2008)، وتنقسم هذه المخاطرة إلى (صيام، 2003):

● المخاطرة النظامية :

وهي المخاطرة التي تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بسوق الأوراق المالية، وليس للشركة بحد ذاتها دور رئيس فيها، ولذلك نجدها تؤثر على المستثمرين كافة دونما استثناء، والتنوع الاستثماري حيالها ليس حلاً إلا أنه يمكن التخفيف من حدتها بقياسها لبعض المعاملات والمعايير.

● المخاطرة غير النظامية:

وهي تلك التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار لا من طبيعة النظام المالي العام، لذلك تكون خاصة بالشركة وتأتي كنتيجة لبعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو شركة محددة، من هنا يمكن تفادي هذه المخاطر وتجنبها بشكل كبير من خلال تنوع الاستثماري وحسابها بالانحراف المعياري.

كما يوجد تصنيفات أخرى للمخاطر مثل مخاطر النشاط الصناعي ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر السوق ومخاطر التضخم والائتمان ومخاطر قانونية واجتماعية.

3-6-3 التوقيت :

هو الفترة الزمنية للاحتفاظ بالورقة المالية طبقاً لأهداف المستثمر، فقد يكون الاحتفاظ ضمن فترة زمنية طويلة التي تركز على العائد السنوي أو فترة قصيرة التي تركز على الأرباح الرأسمالية (التيمي وسلام، 2004).

3-7 التحليل واتخاذ القرار:

يعتمد اتخاذ القرار بشكل عام على المعرفة والعلم بمحيط القرار وبيئته، ومن ثم تحليل هذا المحيط والتمتع بعوامله لكي تزيد القدرة على توقع المستقبل الذي يتوقف عليه هذا القرار، لذلك فإن العلاقة بين اتخاذ القرار وبين تحليل بيئته هي علاقة مترابطة ومتجانسة، وتجانس بين قرار الاستثمار وبين أدوات التحليل يتمثل في كل من التحليل الأساسي والتحليل الفني للوصول إلى قرار استثماري مدروس (أبو لطيف، 2011).

3-7-1 حالات اتخاذ القرار:

وفقاً لكمية المعلومات المتوفرة وطبيعتها، يمكن تمييز الحالات الثلاث التالية كإطار لتحديد الأسلوب المناسب لعملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستثمار (عبيدات، 1985).

- حالة المستقبل الأكيد: حيث المعلومات المتعلقة بالمسألة المطروحة كاملة و دقيقة.
- حالة المستقبل المحتمل: وهي تسمح عندما لا تتوفر المعلومات الكافية والدقيقة الخاصة بالمسألة بتوقعات مستقبلية مبنية على احتمالات موضوعية وذاتية مستقاة من تاريخ المؤسسة.
- حالة المستقبل المجهول: حيث لا تتوفر أي معلومات حول المسألة قيد القرار.

وأكد عبيدات (1985) ، إن أكثر هذه الحالات واقعية هي الحالة الثانية، إذا نادراً ما تكون المعلومات المتعلقة بموضوع ما كاملة ودقيقة، ومن النادر أيضاً وجود حالة لا تتوفر فيها أي معلومات عن المسألة المطروحة.

3-7-2 مبادئ ومعايير اتخاذ القرار:

أشار كداوي (2008) ، إلى أنه يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذ في عين الاعتبار عدداً من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار من أهمها ما يلي:

- مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية): حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب.
- مبدأ الخبرة والتأهيل: وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانيات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بمتخصصين في هذا المجال.
- مبدأ الملائمة: أي اختيار المجال الاستثماري المناسب، وكذلك الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم وظروف المستثمر سواء كان فرداً أو مؤسسة.
- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية: أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بهدف تخفيض أثر المخاطر وخاصة المخاطر النظامية.

3-7-3 إستراتيجية الاستثمار:

عندما يفكر الشخص باستثمار وتوظيف أمواله واتخاذ القرار الاستثماري عليه أن يرسم إستراتيجية معينة لهذه الاستثمارات مراعيًا في ذلك العوامل التالية (صيام، 2003) :

- تنوع الاستثمار:

ويقصد بذلك التعامل بأدوات استثمارية متنوعة والاستثمار بمشاريع مختلفة بقصد تجنب الخسائر الضخمة والمخاطر الكبيرة قدر الإمكان.

- مدة الاستثمار:

حيث من المتعارف عليه بان لبعض أدوات الاستثمار توارىخ استحقاق محددة، لذلك يجب على المستثمر أن يوفق بين الاستحقاقات والتدفقات للمحافظة على درجة سيولة مناسبة.

- حدود الانكشاف:

وهي حدود لا يسمح بتجاوزها من قبل المستثمر للتقليل من درجة المخاطرة، فلا يبالغ بالإقراض أو البيع أو الشراء من جهة معينة سواء كانت شركة أم سوقًا أم فردًا.

- درجة التصنيف الائتماني :

يقصد بذلك السمعة الائتمانية والمركز المالي للشركات المصدرة للأدوات الاستثمارية المستعملة، فلكل شركة درجة تصنيف ائتماني تتوافق والمركز المالي، لذلك على المستثمر اختيار الأداة الاستثمارية المناسبة من حيث العائد والمخاطرة.

8-3 التحليل المالي كوسيلة لتحسين قرارات الاستثمار:

تتزايد يوماً بعد يوم أهمية التحليل المالي في عالمنا المعاصر، فبسبب تعاضم دور أسواق رأس المال وتعدد وتنوع الأدوات المالية المتداولة فيها ودخولها فيما يعرف بحقبة العولمة، حيث تزايدت أهمية المؤشرات المالية الواجب توافرها للمتعاملين في هذه الأسواق، كما إن اتساع ظاهرة الخصخصة وتعاضم دور الشركات القابضة خصوصاً متعددة الجنسيات منها وما رافقه من توسع هائل في الأنشطة التي تمارسها، جعل إدارات تلك الشركات والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى مؤشرات مالية جديدة يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ومما لا شك فيه إن المحللين الماليين وبما أتوا من علم وخبرة هم أكثر الفئات أهلية لتزويد متخذي القرارات الاستثمارية بالمؤشرات التي هم في أمس الحاجة إليها (مطر، 2010).

وفى هذا الصدد عرف مطر، (3:2010) التحليل المالي بأنه " عملية يتم من خلالها استكشاف أو استنتاج مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بقصد اتخاذ القرارات".

بينما عرفه لطفي (40:2007) ، بأنه " احد مجالات العلوم الاجتماعية الذي يعنى بدراسة القوائم المالية بشكل تفصيلي وانتقادي وتفسيرها وفهمها وبمساعدة بيانات إضافية أخرى في ضوء اعتبارات وأغراض معينة، حيث قد تكون لأغراض تقييم فرص استثمارية أو قرار منح ائتمان أو تقييم الأداء للوحدة الاقتصادية أو لأحد أنشطتها، ويتضمن ذلك التحليل إبراز علاقات الارتباطات القائمة بين عناصر القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ على تلك العناصر على مدى فترة أو فترات زمنية عديدة، وحجم ذلك التغير على الهيكل المالي للوحدة الاقتصادية".

في حين استنتج كلا من خنفر والمطارنة (2009) ، من بعض تعريفات التحليل المالي حقيقتين هما:

- أن القوائم المالية المنشورة هي المادة الأساسية للتحليل المالي، وبالتالي فإن مهمة المحلل المالي تبدأ من حيث ينتهي المحاسب، وهنا يتطلب من المحلل إدراك الأسس التي أعدت طبقاً لها هذه القوائم.
- يقوم المستفيدون أو من ينوب عنهم (المحللون الماليون) ، بدراسة محتويات هذه القوائم واستنتاج العلاقات بين عناصرها واستخراج النسب المالية بقصد التعرف على القيمة المالية للمشروع في تاريخ معين، بالإضافة إلى إمكانية الحكم على الأداء والربحية والقدرة على الاستمرار في المستقبل.

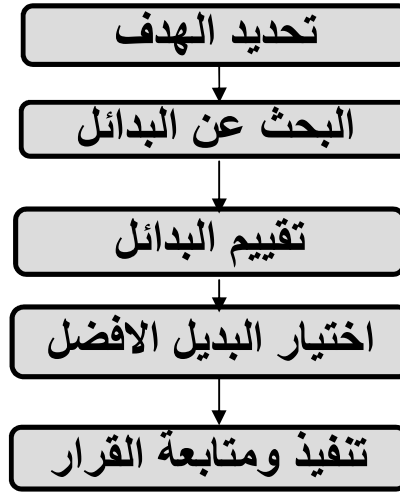
يخلص من التعريفات السابقة أن كل التعريفات ركزت على اعتبار التحليل المالي وسيلة مهمة للحصول على مؤشرات تساعد في قراءة الأرقام الواردة بالقوائم المالية ، لمعرفة نقاط القوة والضعف من خلال مقارنة البيانات مع بعضها البعض، ومن ثم معرفة الانحرافات التي تتعرض لها المنشآت وأسبابها والعمل على علاجها.

9-3 دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثمارية في سوق الأوراق المالية:

إن عملية اتخاذ القرارات هي عبارة عن المفاضلة بين البدائل المتاحة لحل مشكلة محددة طبقاً للأهداف المراد تحقيقها (العيسى، 2003) ، وتتم عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كما هو مبين في الشكل رقم (3):

شكل رقم (1-3)

مراحل عملية اتخاذ القرار



المصدر: (العيسى، 2003: 23)

ويمكن تحديد دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية كالتالي:

- تلعب الأسواق المالية دوراً حيوياً لكل من المستثمرين والشركات المصدرة للأوراق المالية، والاقتصاد القومي ككل، والواقع أن مقومات السوق تعتمد على المعلومات وخاصة المعلومات المحاسبية، حيث إن الدور الرئيسي لهذه المعلومات يكمن في مساعدة مستخدميها على اتخاذ القرارات الرشيدة (مصطفى، 2003).
- تعتبر المعلومات المحاسبية ضرورية للتوصل إلى أسعار الأوراق المالية التي تعكس علاقات المخاطرة والعائد، كما أنها تساعد المستثمرين على تكوين محافظ الأوراق المالية للحصول على أعلى عائد مع درجة معينة من مخاطرة، ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المحاسبية ضرورية لتحقيق التوزيع الأمثل للموارد بين مختلف المنتجين، ويتحقق ذلك عندما يتمكن المنتجون من الحصول على الاعتمادات الرأسمالية اللازمة لتحقيق أعلى ناتج قومي بقدر معين من الموارد (جاد الله، 2000).
- إن توافر المعلومات المحاسبية يلعب دوراً مهماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر وتخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وزيادة عدد المتعاملين وزيادة

حجم التعامل ويؤدي ذلك في النهاية إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (حناوي وآخرون، 2002).

وأكد العظمة والعدلي (1986) ، على دور المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية:

● على مستوى المستثمر الفرد:

- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة .
- الحصول على المعلومات للتنبؤ بدرجات الربحية والمخاطرة المتعلقة بالاستثمار.
- الحصول على معلومات تفيد في ترتيب وتغيير مكونات محفظة الاستثمارات.

● على مستوى السوق:

- إشاعة الثقة والاستقرار في التعامل بين المستثمرين .
- توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم.
- خلق مجالات لأدوات الاستثمار⁸ المبتكرة (الهندسة المالية)⁹ القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.

● على مستوى المجتمع:

- ترشيد القرارات الاقتصادية وحسن توزيعها بين مجالات الاستثمار.
- تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن الدور الفعال للمعلومات المحاسبية يحسن من أداء الأسواق المالية ويرفع من كفاءتها، وهنا تلعب الجمعيات المهنية المحاسبية المهمة بالموضوع بالإضافة إلى السوق نفسه دوراً هاماً في إبراز تلك المعلومات بصورة موضوعية وحيادية لخدمة جميع مستخدمي القوائم المالية في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.

⁸ - مجالات الاستثمار : يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على العائد، بهذا المفهوم فإن مجال الاستثمار أكثر شمولاً من معنى أداة الاستثمار (مطر، 1999).

⁹ - الهندسة المالية : هي المجال الذي يقدم الابتكارات التي تساعد الشركات في الحد من المخاطر عبر إصدار الأوراق المالية المستحدثة ، واقتراح آليات لرفع كفاءة الأسواق المالية، وتصوير حلول مبتكرة لمساعدة الشركات على حل مشاكلها التمويلية (ابونصار، 2006).

10-3 مفهوم كفاءة السوق :

عندما يكون السوق كفؤاً فإن سعر السهم يعكس كافة المعلومات المتاحة التي من شأنها أن تؤثر على القيمة السوقية له، وهذا المفهوم لكفاءة السوق يطلق عليه بالكفاءة الكاملة التي تتمثل في العوامل التالية (هندي، 2004):

- أن المعلومات عن السوق متاحة للجميع في ذات اللحظة ودون تكاليف، وفي ظل هذا الشرط تكون توقعات كافة المستثمرين متماثلة نظراً لتمثل المعلومات المتاحة لكل منهم.
- أنه لا يوجد قيود على التعامل، فلا توجد تكاليف للمعاملات أو ضرائب أو غير ذلك من التكاليف كما يمكن للمستثمر أن يشتري ويبيع أي كمية من أسهم منشأة ما مهما صغر حجمها وذلك بسهولة ويسر، وهذا إلى جانب عدم تشريعات للدخول أو الخروج من السوق.
- هناك عدد كبير من المستثمرين، ومن ثم فإن تصرفات أي منهم لا يحتمل أن يؤثر تأثيراً ملموساً على أسعار الأسهم.
- أن المستثمرين يتصفون بالرشد، ومن ثم فإنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء استغلال ثرواتهم.

11-3 الخلاصة:

تم تخصيص هذا المبحث لاستعراض مفاهيم الاستثمار وعمليات التحليل واتخاذ القرار، وتم التطرق إلى جانب الاستثمار من حيث أهدافه و العائد والمخاطرة المتعلقة به وأنواع الاستثمارات وكذلك تصنيف الاستثمارات وأوضاع قرارات الاستثمار و إستراتيجيته .

أما ما يخص عملية التحليل واتخاذ قرار الاستثمار، فقد تم تناولها من جانب حالات اتخاذ القرار والمبادئ والمعايير ذات العلاقة باتخاذ القرار، فكان الهدف من هذا المبحث إعطاء نبذة بسيطة عن كيفية اتخاذ قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، وتكوين فكرة عن طرق تحليل اتخاذ قرار الصائب بقدر المستطاع في الاستثمارات التي سيقوم بها المستثمر.

الفصل الرابع

منهجية الدراسة وتحليل البيانات

و نتائج والتوصيات

منهجية الدراسة وتحليل البيانات

1-4 مقدمة:

يعد تحديد منهجية وأساليب الدراسة من أهم المواضيع التي تواجه الباحث عند قيامه بدراسته، ومعتقدات الباحث الأساسية عن العالم سوف تظهر في الطريقة التي سيتم تصميم بحثه بها، وكيفية جمعه وتحليله للبيانات، والطريقة التي يكتب بها بحثه، (الفيتوري، 2006).

2-4 نشأة سوق الأوراق المالية الليبي:

قد يبدو للبعض إن التعامل بالأسهم والسندات لم يكن موجوداً في ليبيا قبل سنوات العقد الحالي وان النقاش والمطالبة بإنشاء سوق للأوراق المالية هو وليد العقد الأول من القرن الحالي، ولكن عند استعراض التسلسل التاريخي لصدور التشريعات ذات العلاقة بالتعامل في الأسهم والسندات، وبالنظر إلى الدراسات والأبحاث والندوات المقامة لدراسة إمكانية قيام وإنشاء سوق للأوراق المالية، يلاحظ إن هذا الموضوع قد تم التطرق إليه منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث تعرض القانون التجاري الليبي الصادر عام (1954) إلى سوق الأوراق المالية وأشار إليه بصورة غير واضحة عندما أورد قيمة السهم السوقية وإصدار السندات (بادي وآخرون، 2005).

ومع بداية السنة الأولى من الألفية الثانية تم تأكيد على توسيع قاعدة الملكية في النشاط الاقتصادي فقد تم بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (198) لسنة 2000، الخاص بإنشاء الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة لتتولى مهمة نقل ملكية الشركات والوحدات الاقتصادية العامة للقطاع الأهلي، وفقاً لأحكام التشريعات النافذة، وقد قامت الهيئة بإعداد برنامج متكامل لذلك يتمثل في تحديد أهداف التمليك وآليات لتنفيذ وأساليب التقييم والتمليك، ومعايير اختيار الشركات والوحدات الاقتصادية المستهدفة بالتمليك (الدرويش، 2004).

حيث نوهت خطة التحول الاقتصادي (2002-2006) الصادرة في (2001/2) إلى أنه أثناء فترة الخطة سيتم الشروع في إقامة سوق للأوراق المالية وتنظيم عمله وتطويره وتقوية مؤسساته بما يتلاءم مع تطورات البيئة المالية، وفي عام (2002) ، صدر القانون

رقم (21) لسنة (2002)، والخاص بتقرير بعض الأحكام في شأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية، وقد نصت المادة رقم (10) من هذا القانون على الاتي (للجهة التي تحددها أمانة اللجنة الشعبية العامة أن تؤسس سوقاً للأوراق المالية وفقاً للشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون)، **تلي** صدور هذا القانون إصدار اللائحة التنفيذية له بموجب القرار رقم (49) لسنة (2002) ، وقد أشارت المادة (24) ، بأن يكون تأسيس الشركات المساهمة عن طريق الاكتتاب العام وتحدد بقرار من أمانة اللجنة الشعبية العامة الجهات التي يسند إليها إنشاء سوق الأوراق المالية (الرفادي، 2007).

وخلال سنة (2006) ، صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (171) لسنة (2006) مسيحي) ، بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (21) لسنة 2001 بشأن مزاولة الأنشطة الاقتصادية المعدل بالقانون رقم (1) لسنة 2004 ، وقد احتوى هذا القرار في فصله العاشر تحت عنوان سوق الأوراق المالية ثلاثة مواد تعتبر الإطار الأساسي لإنشاء سوق الأوراق المالية في المادة رقم (57) ، كلف مصرف ليبيا المركزي بالبدء في عمليات التعامل في الأوراق المالية إلى أن يتم إنشاء سوق متكامل، وحددت المادة (58)، الخطوط العريضة للنظام الأساسي لسوق الأوراق المالية، ونصت المادة (59) ، على الأتي " يصدر بتنظيم سوق الأوراق المالية وتحديد اختصاصاته وبيان الجهة التي تتولى الإشراف على أعماله وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بالسوق قراراً من أمانة اللجنة الشعبية العامة"، وكبداية لإقامة سوق منظم للأوراق المالية اصدر محافظ مصرف ليبيا المركزي قرار رقم (9) لسنة (2004) ، بإنشاء قسم تداول الأسهم بإدارة الحسابات والاستثمار، ونصت المادة بإنشاء مكاتب لتداول الأسهم بفروع المصارف التجارية تتبع هذا القسم وتخضع لأشرفه، ويصدر بشأنها قرار من المحافظ وتتولى أعمال الوساطة المالية.

وفي عام (2005) ، حددت الجهة التي يوكل إليها إنشاء سوق أوراق مالية منظم وذلك من خلال قرار أمانة اللجنة الشعبية العامة رقم (105) لسنة (2005) ، وذلك بان أسندات هذه المهمة إلى أمانة اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة (الرفادي، 2007).

وقد تحددت م عالم سوق الأوراق المالية الليبي بعد صدور القرار رقم (134) لسنة(2006) ، الصادر عن اللجنة الشعبية العامة ويتكون هذا القرار من أربعة مواد نصت بأن سوق الأوراق المالية يأخذ شكل شركة مساهمة برأس مال قدرة (20) مليون دينار ليبي) مقسم إلى مليوني سهم بقيمة اسمية قدرها (10) دينار للسهم الواحد، وأعفت عوائد

أموال السوق من الرسوم والضرائب بكافة أنواعها، وقد أرفق بهذا القرار (61) مادة تمثل النظام الأساسي لسوق الأوراق المالية الليبي.

3-4 هيئة سوق المال:

تتولي هيئة سوق المال الرقابة والأشراف على سوق المال وضمان العدالة والنزاهة كما يناط بها مهام التنظيم والتشريع وتطوير الأسواق المالية، وفي هذا الشأن أشار الميداني (2002)، إلى إن هناك العديد من الأمور الموكلة إلى هيئة سوق المال من بينها:

- 1- وضع قواعد وقوانين الإفصاح والشفافية المالية وغير المالية الملزمة للشركات وآليات مراقبة تنفيذها.
- 2- العمل على إصدار معايير محاسبية ومعايير مراجعة تعتمد المعايير الدولية والإشراف على حسن تطبيقها.
- 3- العمل مع الجهات المختصة على تنظيم وتطوير ومراقبة مهنتي المحاسبة والمراجعة، وإلزام الشركات المساهمة باعتماد أنظمة محاسبية عصرية.
- 4- الإشراف على إنشاء مؤسسات سوق الأوراق المالية واختيار فريق الإدارة المؤهل لتسيير أمورها.
- 5- فحص آليات عمل السوق، ووضع مواصفات أنظمة التداول الإلكتروني للسوق.
- 6- الإشراف على إنشاء شركة مقاصة الأوراق المالية.
- 7- الإشراف على تأهيل شركات المساهمة لإدراجها في السوق.
- 8- وضع الأنظمة والضوابط المتعلقة بإنشاء شركات وساطة الأوراق المالية، وتوفير التدريب والتأهيل للوسطاء.

وبهذا الصدد تبين بان سوق الأوراق المالية الليبي منذ تاريخ إنشائه خلال عام (2006) ، بقرار اللجنة الشعبية العامة رقم (134) ، يقوم بممارسة عملة بدون وجود هيئة سوق المال، وهذا ما يؤثر على مصداقية عمل السوق باعتبار إن هيئة سوق المال تعتبر جهة رقابية خارجية تقوم بممارسة عملها كجهة محايدة، على عكس ما هو موجود على ارض الواقع بأن السوق نفسه هو من يقوم بدور رقابي، فكأننا أمم شخص واحد يعد خصماً وحكماً في أن واحد، فضلاً عن كون السوق نفسه يقوم بعمليات شراء وبيع الأوراق المالية لصالحه، ونتيجة لهذا الانتقاد صدر بتاريخ 28 / 1 / 2010 ، القانون رقم (11) بشأن سوق المال الذي تضمن في مادته الثانية إنشاء هيئة سوق المال، كما تناولت المادة الثالثة من

نفس القانون أهداف هذه الهيئة، وذلك عندما أشار المادة الثالثة مهام وصلاحيات تلك الهيئة، إلا إن هذا القانون لم يطبق حتى هذه اللحظة.

4-4 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وفقاً لهذا المنهج يقوم الباحث بوصف الواقع كما هو وبيان أهم خصائصه، ووصف العلاقات بين أجزاءه، وذلك عن طريق جمع البيانات متعددة المصادر من هذا الواقع بأحد الأساليب المعروفة، ثم الوصول إلى نتائج تعكس الواقع (الدرويش، وآخرون، 2005). كما يعتبر هذا المنهج ملائماً لأنه يحقق أهداف الدراسة في تحديد مدى إدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرارات الاستثمار.

بما إن استمارة الاستبيان تمثل وسيلة تجميع بيانات يمكن استخدامها في كلاً من البحوث الكمية والنوعية على حد سواء، فقد تم استخدامها كأداة رئيسية لتجميع البيانات، وقد احتوى الاستبيان على مجموعتين من الأسئلة :

المجموعة الأولى: وهي مكون من عدة أسئلة تتعلق بمعلومات عامة عن أفراد العينة وقد احتوى هذا الجزء على (7) فقرة مثل: العمر والمؤهل العلمي ومجال النشاط ومعلومات أخرى حول استثمارات المتعامل بها.

المجموعة الثانية: وهي أسئلة يتطلب من المشاركين الإجابة عليها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، حيث تتكون استمارة الاستبيان من (54) تساؤل موزعة على ثلاث محاور رئيسية هي :

المحور الأول : أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري، ويتكون من (12) تساؤل .

المحور الثاني : كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري، ويتكون من (29) تساؤل .

المحور الثالث : مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري، ويتكون من (13) تساؤل .

وقد تضمنت استمارة الاستبيان على (54) فقرة تهدف إلى الحصول على بيانات تتعلق برأي المشاركين في الدراسة حول مدى أدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرارات الاستثمار حيث كـ انت إجابات المقياس المبينة بالجدول رقم (4-1):

جدول رقم (1-4)
مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	درجة ضعيفة جداً	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

بعد تحديد عينة الدراسة تم توزيع استمارات الاستبيان على الفئات المشاركة في الدراسة والمؤثرة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار من (رؤساء أقسام الاستثمار والمساهمين في المصارف وشركات التأمين وصناديق الاستثمار) و جدول رقم (2-4) يوضح عدد الاستثمارات الموزعة، والمستلمة، ونسبة الردود.

جدول رقم (2-4)
الاستثمارات الموزعة والمستلمة ونسبة الردود

الإجمالي		البيانات
النسبة %	العدد	
100%	32	استثمارات موزعة
96.9%	31	استثمارات مستلمة
3.1%	1	استثمارات لم تستلم
96.9%	31	استثمارات صالحة للتحليل الإحصائي

5-4 تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:

بعد جمع استمارات الاستبيان، تم تفرغ البيانات وتبويبها، ومراجعتها ومعالجتها إحصائياً وتحليلها باستخدام الأساليب التالية:

1-5-4 صدق وثبات الاستبيان :

أن البحث العملي لابد له من استخدام أدوات القياس، وإتباعاً لمناهج البحث العملي فإنه يجب على الباحث عند استخدامه لأداة قياس في دراسته، أن يتأكد من إن الأداة التي يستخدمها هي أداة سليمة وجيدة ومناسبة للغرض الذي وجدت من أجله، وهذا ما يعرف بشروط الاختبار الجيد (غنيم وصبري، 2000).

وقد تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha cronbbach) للتأكد من ثبات موثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين، حيث يعتبر هذا الاختبار احد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبيان وتعتمد موثوقية البيانات على قيمة (ألفا) ، فإذا كانت (ألفا) أكبر من (60%) فذلك يعنى أن بيانات الدراسة ذات ثبات و موثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفا) أقل من (60%) فان ذلك يعنى أن هناك عدم ثبات في بيانات الدراسة (البياتي، 2005) ، وكانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لبيانات هذه الدراسة (93%)¹⁰، ويدل ذلك على أن بيانات هذه الدراسة ذات ثبات موثوقية عالية.

2-5-4 المعالجة الإحصائية (مقياس الاتجاهات):

لتحديد طول الفئة لمقياس الكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم احتساب المدى (4=1-5) ثم تقسيمه على عدد الفترات لمقياس الخماسي للحصول على طول الفترة: اى ($\frac{\text{طول الفئة}}{\text{عدد المستويات}} = - = 0.80$) بعد ذلك يتم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المياس الخماسي وهى الواحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا، وعلى ذلك تكون الاتجاهات كما هو مبين بالجدول رقم (3-4) :

¹⁰ - بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية عند قيمة الفا اكبر من (60%) وقد بلغت (93%)، انظر للملاحق.

جدول رقم (3-4)
مقياس الاتجاهات

الإجابة	درجة ضعيفة	درجة منخفضة	درجة متوسطة	درجة كبيرة	درجة كبيرة جداً
النسبة	1.79 - 1	2.59 - 1.80	3.39 - 2.60	4.19 - 3.40	5 - 4.20
	2.59 - 1		3.39 - 2.60	5 - 3.40	
المستوى	ضعيف		متوسط	عالي	

3-5-4 اختبار التوزيع الطبيعي :

تم استخدام اختبار كولمجوروف سمرنوف "Kolmogorov- Smirnov Test" لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ووضح بأن القيمة الاحتمالية (Sig) لجميع محاور الدراسة أكبر من مستوي الدلالة (0.05)، وهذا يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي¹¹، لذلك تم استخدام الاختبارات¹² الإحصائية المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

4-5-4 التحليل الإحصائي الوصفي :

يعرف علم الإحصاء الوصفي بأنه " العلم الذي يساعد في تصنيف وتلخيص وعرض البيانات" (منصور وآخرون، 2002:13)، وقد تم استخدام هذا الأسلوب التحليلي ووصف البيانات العامة عن المشاركين وذلك من خلال الجداول التكرارية والنسب المئوية.

1-4-5-4 توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي :

يتضح من الجدول (4-4) إن معظم عينة الدراسة من حملة البكالوريوس ونسبتهم (71.0%) من إجمالي المشاركين في الدراسة وان (12.9%) هم من حملة درجة الماجستير و (3.2%) من حملة درجة الدكتوراه، وان ما نسبته (12.9%) يحملون الدبلوم العالي و هذا قد يزيد من درجة الاعتمادية و الموثوقية في البيانات المتحصل عليها باعتبار أنهم من الفئات التي لها دراية بموضوع البحث .

¹¹ - البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي عند مستوي الدلالة ألفا أكبر (0.05) انظر للملاحق.

¹² - تم تحديد هذه الاختبارات بناء على آراء الخبراء في مجال الإحصاء، د. عبد الغفار المنفي : عضو هيئة تدريس ورئيس قسم الإحصاء ، كلية العلوم ، جامعة بنغازي ، وقد تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة ، وإحصائية (F) لتحليل التباين، واختبار كولمجوروف سمرنوف، واختبار ألفا كرونباخ.

جدول رقم (4-4)

توزيع المشاركين في الدراسة بحسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي للمشارك
3.2 %	1	دكتورة
12.9 %	4	ماجستير
71.0 %	22	بكالوريوس
12.9 %	4	دبلوم عالي
100.00 %	31	المجموع

2-4-5-4 توزيع المشاركين في الدراسة بحسب التخصص العلمي:

يتطلب أداء الوظيفة المالية بكفاءة عالية ضرورة توافر الكفاءات المؤهلة محاسبياً والجدول رقم (4-5) يوضح توزيع المشاركين في الدراسة بحسب تخصصاتهم العلمية، حيث أنها توضح بان الإجابات من تخصصات لها دراية بمحتوى المعلوماتى للتقارير المالية ووعى تام بمتطلبات الاستثمار في الأسواق المالية :

جدول رقم (4 - 5)

توزيع المشاركين بحسب التخصص العلمي

النسبة %	العدد	التخصص العلمي للمشارك
54.8 %	17	محاسبة
22.6 %	7	إدارة أعمال
3.2 %	1	اقتصاد
3.2 %	1	تمويل ومصارف
16.1 %	5	أخرى
100 %	31	المجموع

من الجدول السابق يتضح أن نسبة المتخصصين في مجال المحاسبة قد بلغت (54.8%)، وكما يتضح من الجدول أن ما نسبته (22.6%) من إجمالي التخصصات كانت في مجال إدارة الأعمال، و (3.2%) في مجال الاقتصاد، و(3.2%) في مجال التمويل والمصارف، بينما بلغت التخصصات الأخرى المشاركة في الدراسة بنسبة (16.1%).

3-4-5-4 توزيع المشاركين في الدراسة بحسب الخبرة العملية:

يتمثل ل اكتساب الخبرة في مجال الاستثمار أمراً هاماً وضرورياً لرفع الأداء والجدول رقم (4-6) يوضح توزيع العدد والنسبة لسنوات الخبرة بالنسبة للمشاركين في الدراسة:

جدول رقم (3-6)

توزيع المشاركين بحسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
من 1 إلى 5 سنوات	10	32.3 %
أكثر من 5 سنوات	21	67.7 %
المجموع	31	100 %

يبين الجدول إن (32.3%) من المشاركين في الدراسة تراوحت خبرتهم من سنة إلى خمس سنوات، و (67.7%) من عينة الدراسة بلغت خبرتهم أكثر من خمس سنوات، مما يدل علي إن الخبرة العملية هي الفترة الأكبر وتبلغ أكثر من خمس سنوات، وهذا ما أكده (الحناوي، 2007) ، بان المستثمر المؤسسي يمتلك فئة متميزة من مديري الاستثمار الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة.

4-4-5-4 توزيع المشاركين في الدراسة بحسب تاريخ بدء الاستثمار:

أن التداول الفعلي في سوق الأوراق المالي الليبي بدأ عمله في سنة 2008 كأول سنة تداول كما هو مبين بالجدول (4-7) :

جدول رقم (4-7)

توزيع المشاركين حسب تاريخ بدء الاستثمار

تاريخ بدء الاستثمار	2008	2009	2010	2012	المجموع
النسبة %	10.2 %	10.4 %	53.6 %	25.8 %	100 %

يتضح من الجدول بأنه ما نسبته (10.2%) البدء في الاستثمار خلال عام (2008) ، ثم تليها سنة (2009) بنسبة (10.4%) ، وارتفعت النسبة (53.6%) خلال عام (2010)، حيث انخفضت النسبة إلى (25.8) خلال عام (2012).

5-4-5-4 توزيع المشاركين في الدراسة بحسب فترة الاحتفاظ بالأسهم :

بما أن عينة الدراسة تتكون من الشركات والمصارف التي تقوم ببيع وشراء الأسهم في سوق الأوراق المالية الليبي وذلك لحسابها الخاص وتمثل المستثمر المؤسسي، والهدف الأساسي من هذا التساؤل هو معرفة مدى أدراك الشركات والمصارف بالاستثمار بالأوراق المالية باعتبارها استثمار جيد يد للمستثمرين في البيئة الليبية والجدول التالي يوضح فترة الاحتفاظ بالأسهم:

جدول رقم (4-8)

توزيع المشاركين بحسب فترة الاحتفاظ بالأسهم

النسبة %	العدد	فترة الاحتفاظ بالأسهم
3.2 %	1	أقل من سنة
96.8 %	30	سنة فأكثر
100 %	31	المجموع

ب النسبة لنوعية المستثمر (محافظاً، م غامراً، رشيداً) والتي تقاس بفترة الاحتفاظ بالأسهم، حيث إن المستثمر المؤسسي الليبي يحتفظ بالأسهم لأكثر من عام بقصد جني الأرباح السنوية من الأسهم المشتراه وكانت نسبتهم (96.8%)، و ما نسبتهم (3.2%) من المستثمرين هم مضاربين حيد ث يحتفظوا بالأسهم لمدة أقل من عام، أما فئة المغامرين فلا تتوفر لدي المستثمر المؤسسي الليبي، باعتبار إن المستثمر المؤسسي يتكون من المصارف والشركات المملوكة للعديد من المساهمين ولا يسمح المغامرة بأموال هؤلاء المساهمين.

5-5-4 التحليل الاحصائي الاستدلالي :

لقد تم الاعتماد على التحليل الاستدلالي للبيانات التي تم تجميعها بواسطة الاستبيان، والتي احتوت على مجموعة من الفقرات التي من شأنها الحكم علي فرضيات الدراسة، واختبارها إحصائياً من خلال استخدام اختبار (T) لعينة واحده، بالإضافة إلى استخدام اختبار (F) لتحديد ما إذا كان هناك اختلاف في متوسطات محاور الدراسة، وفقاً لطبيعة نشاط المؤسسات محل الدراسة .

4-5-6 اختبار فرضيات الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية على

النحو التالي:

" لا يدرك المستثمرين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرار الاستثماري".

وعليه يمكن استءخدام الاختبارات المعلمية ما إذا كان هناك اختلاف ذو دلالة معنوية في متوسطات محاور الدراسة عن الوسط الفرضي للمقياس (3) وذلك لاختبار :

الفرضية الصفرية ($H_0 : \mu \leq 3$) والتي تعني: لا يدرك المستثمرين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرار الاستثمار.

ضء الفرضية البءبلة ($H_1 : \mu > 3$) والتي تعني: يدرك المستثمرين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرار الاستثمار .

4-5-6-1 اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): " لا يدرك المستثمرون أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ولكل من القوائم المالية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغير في حقوق الملكية) في اتخاذ قرار الاستثمار".

الفرضية البءبلة (H_1): يدرك المستثمرون أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ولكل من القوائم المالية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغير في حقوق الملكية) في اتخاذ قرار الاستثمار .

جدول رقم (4-9) أهمية المحتوى للمعلوماتى للتقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية أو المستوى
1	يتم الاعتماد على التقارير المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	%45.2	%29.0	%16.1	%0	%9.7	4.0000	1.23828	عالي
2	تعتبر التقارير المالية مهمة ومفيدة و واضحة في القرارات الاستثمارية .	%29.0	%48.4	%9.7	%3.2	%9.7	3.8387	1.18594	عالي
3	يتم عرض المعلومات بوضوح بعيدا عن التعقيد والصعوبة .	%22.6	%19.4	%41.9	%16.1	%0	3.4839	1.02862	عالي
4	تقدم التقارير المالية دور فعال في اتخاذ القرارات الاستثمارية.	%45.2	%29.0	%16.1	%0	%9.7	4.0000	1.23828	عالي
5	غالبا ما تكون القرارات الاستثمارية ناجحة إذا اعتمدت على التقارير المالية.	%41.9	%29.0	%25.8	%0	%3.2	4.0645	0.99785	عالي
6	يمكن الحصول على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية بسهولة ويسر.	%3.2	%9.7	%45.2	%19.4	%22.6	2.5161	1.06053	منخفض
7	تحصل على التقارير المالية بعد فترة قليلة من انتهاء السنة المالية المتعلقة بها.	%3.2	%19.4	%32.3	%19.4	%25.8	2.5484	1.17866	منخفض
8	غالبا ما تتأخر عملية إصدار الوحدات الاقتصادية لتقريرها المالية.	%12.9	%54.8	%25.8	%6.5	%0	3.7419	0.77321	عالي
9	الأرقام الواردة بالتقارير المالية تحتاج إلى تفسيرات وإيضاحات.	%6.5	%61.3	%25.8	%3.2	%3.2	3.6452	0.79785	عالي
10	يعد الاعتماد على المحتوى للمعلوماتى للتقارير المالية واستخدامه عند اتخاذ قرارات الاستثمار أمرا ضروريا.	%38.7	%29.9	%25.8	%6.5	%0	4.0000	0.96609	عالي
11	تعد الأرقام الواردة بالمحتوى للمعلوماتى للتقارير المالية عن حقيقة الأحداث خلال الفترة المالية ويعتمد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمارية.	%9.7	%51.6	%35.5	%3.2	%0	3.6774	0.70176	عالي
12	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن تقارير المراجع الخارجي .	%12.9	%32.3	%45.2	%0	%9.7	3.3871	1.05443	متوسط
	القيمة الإحصائية T	6.501	المتوسط المرجح	3.575	عالي				
	القيمة الاحتمالية	0.000	الانحراف المعياري	0.4927					

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تخصيص المحور الأول من استمارة الاستبيان، الذي احتوى على (12) سؤال، وكانت نتيجة الاختبار كما هو مبين بالجدول رقم (4-9)، الذي يشير إلى أن إجابات المشاركين في الدراسة تراوحت متوسط ط ما بين (4.065) إلى (2.516)، وقد بلغ المتوسط المرجح العام إلى (3.575) والانحراف المعياري (0.4927)، ونظراً لانخفاض متوسط الفقرة رقم (6) عن الوسط الفرضي للقياس (3) مما يشير إلى أن هناك صعوبة في الحصول على التقارير المالية للوحدة الاقتصادية بسهولة ويسر، وأيضاً في الفقرة (7) كان متوسطها اقل من المقياس الفرضي للقياس (3) مما يدل على عدم إمكانية الحصول على التقارير المالية بعد فترة قليلة من انتهاء السنة المالية المتعلقة بها.

من خلال نتائج اختبار (T) فقد تبين أن القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة إحصائية (T) قد بلغت (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية المفترض (0.05)، مما يشير إلى أن هناك إدراك لأهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ولكل من القوائم المالية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغير في حقوق الملكية) في اتخاذ قرار الاستثماري، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية وعدم رفض الفرضية البديلة التي تنص على ادراك المستثمرين لأهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية في اتخاذ قرار الاستثماري .

4-5-6-2 اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يدرك المستثمرون كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ قرار الاستثماري .

الفرضية البديلة (H_1): يدرك المستثمرون كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ قرار الاستثماري .

جدول رقم (10-4) كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ القرار الاستثماري:

رقم الفقر	التفقات	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية أو المستوى
1	استطيع فهم وقراءة جميع العناصر والتبؤد من المحتوى المرفق من التقرير المالية. أن القوائم المالية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لها.	%12.9	%54.8	%32.3	%0	%0	3.8065	0.65418	عالي
2	توفر القوائم المالية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية. أن القوائم المالية بوضعها الحالي يتمتع بالحد الأدنى من الشفافية ويوفر سوق الأوراق المالية معلومات مفصلة عن تركيبة الهيكل التمويلي للشركات المدرجة.	%3.2	%35.5	%48.4	%9.7	%3.2	3.2581	0.81518	متوسط
3	توفر القوائم المالية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية.	%0	%16.1	%71.0	%12.5	%0	3.0323	0.54674	متوسط
4	أن القوائم المالية بوضعها الحالي يتمتع بالحد الأدنى من الشفافية ويوفر سوق الأوراق المالية معلومات مفصلة عن تركيبة الهيكل التمويلي للشركات المدرجة.	%12.9	%35.5	%45.2	%6.5	%0	3.5484	0.80989	عالي
5	أعتقد أن إدارات الوحدات الاقتصادية تحاول أن تظهر جميع المعلومات في التقارير المالية.	%3.2	%38.7	%29.0	%0	%9.7	3.0645	1.06256	متوسط
6	تتفق في المحتوى المعلوماتي للتقرير المالي بصفة الموضوعة في سوق الأوراق المالية في ترشيح قرارات الاستثمار.	%0	%35.5	%45.8	%9.7	%0	3.2581	0.63075	متوسط
7	يساعد المحتوى المعلوماتي للتقرير المالية على عملية التنبؤات وتوفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الأرباح المحققة.	%9.7	%45.2	%41.9	%0	%3.2	3.5806	0.80723	عالي
8	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الأرباح المحققة.	%22.6	%35.5	%25.8	%12.9	%3.2	3.6129	1.08558	عالي
9	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين.	%12.9	%35.5	%38.7	%9.7	%3.2	3.4516	0.96051	عالي
10	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن التغيرات الحادثة في المعلومات الواردة بالتقارير المالية غير كافية لاتخاذ القرارات.	%16.1	%29.0	%45.2	%6.5	%3.2	3.4839	0.96163	عالي
11	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نصيب السهم من المعلومات الواردة بالتقارير المالية غير كافية لاتخاذ القرارات.	%16.1	%32.3	%45.2	%6.5	%0	3.5806	0.84751	عالي
12	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نصيب السهم من المعلومات الواردة بالتقارير المالية غير كافية لاتخاذ القرارات.	%16.1	%54.8	%25.8	%3.2	%0	3.8387	0.73470	عالي
13	توفر سوق الأوراق المالية المدرجة (قصيرة وطويلة الأجل).	%9.7	%9.7	%45.2	%19.4	%16.1	2.7742	1.14629	متوسط
14	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن القيمة المعادلة لتبؤد الأصول والالتزامات المالية.	%6.5	%9.7	%35.5	%38.7	%9.7	2.6452	1.01812	متوسط
15	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن القيمة المعادلة لتبؤد الأصول والالتزامات المالية.	%0	%16.1	%32.3	%29.0	%22.6	2.4194	1.02548	منخفض
16	يتم الاعتماد على تقرير المراجع الخارجي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	%12.9	%19.4	%48.4	%12.9	%6.5	3.1935	1.04624	متوسط

جدول رقم (4-10) كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ القرار الاستثماري :

رقم الفقرة	التقررات	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة جدا	درجة متوسطه	درجة ضعيفة	درجة ضعيف جدا	المتوسط المرجح	الاحتراف المعياري	الاهمية النسبية أو
17	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	6.5%	16.1%	54.8%	16.1%	6.5%	3,0000	0,93095	متوسط
18	توفر الشركات المدرجة بالسوق المعلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .	0%	12.9%	61.3%	19.4%	6.5%	2,8065	0,74919	متوسط
19	توفر الشركات الـ مدرجة بالسوق المعلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمولية .	6.5%	12.9%	48.4%	25.8%	6.5%	2,8710	0,957175	متوسط
20	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات حول تغيير السياسات المحاسبية.	3.2%	12.9%	32.3%	29.0%	22.6%	2,4516	1,09053	منخفض
21	تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات ملائمة لحاجة المستخدمين.	9.7%	22.6%	45.2%	16.1%	6.5%	3,1290	1,02443	متوسط
22	يمكن إجراء مقارنة للقوائم الـ مالية لفترة معينة مع القوائم لفترة مالية أخرى لنفس الشركة .	6.5%	51.6%	38.7%	3.2%	0%	3,6129	0,66720	عالي
23	تراجع جميع الخصائص للمعلومات المحاسبية حسب الأهمية النسبية لطبيعة أعمال الشركة وظروفها الخاصة.	12.9%	22.6%	58.1%	6.5%	0%	3,4194	0,80723	عالي
24	يوثر الدخل من النشاط الغير عادى على اتخاذ القرارات الاستثمارية.	22.6%	16.1%	29.0%	25.8%	6.5%	3,2258	1,25724	متوسط
25	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الاحتياطات.	9.7%	35.5%	35.5%	16.1%	3.2%	3,3226	0,97936	متوسط
26	توفر الشركات بالسوق معلومات عن المخصصات.	9.7%	35.5%	35.5%	12.9%	6.5%	3,2903	1,03902	متوسط
27	هل تعتمد على عوامل أخرى (نفسية، اجتماعية، شخصية) في اتخاذ قرارات الاستثمار.	32.3%	32.3%	25.8%	6.5%	3.2%	3,8387	1,06761	عالي
28	يوجد لديك المام بطرق ونوعية لإفصاح عن المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ضد عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.	29.0%	32.3%	29.0%	6.5%	3.2%	3,7742	1,05545	عالي
29	يتغير تمثل الصديق في العرض.	35.5%	22.6%	38.7%	0%	3.2%	3,8710	1,02443	عالي
	القيمة الإحصائية T	2,973	3,281						عالي
	القيمة الاحتمالية	0,006	0,5270						

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تخصيص المحور الثاني من استمارة الاستبيان والذي يحتوي على (29) فقرة، وكانت نتيجة الاختبار كما هو مبين ويبين الجدول رقم (4-10)

الذي يشير إلى إن إجابات المشاركين بالدراسة تراوحت متوسطاتها ما بين (3.871) إلى (2.419)، وقد بلغ المتوسط المرجح العام (3.281)، والانحراف المعياري (0.5270)، حيث يظهر إن هناك صعوبة في توفير معلومات عن القيمة العادلة لبند الأصول والالتزامات المالية في فقرة (15)، وكذلك صعوبة في توفير معلومات حول تغيير السياسات المحاسبية في الفقرة (20) اللتان يلاحظ بخصوصهم انخفاض متوسطي هذه الفقرات عن الوسط الفرضي للمقياس (3).

ومن خلال نتائج اختبار (T) فقد تبين لنا أن القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة إحصائية (T) قد بلغت (0.006) وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض (0.05)، مما يشير إلى أن هناك إدراك لكفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية وعدم رفض الفرضية البديلة التي تنص على إدراك المستثمرين كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ قرار الاستثماري

3-6-5-4 اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

لاختبار هذه الفرضية فقد تم صياغتها إحصائياً كما يلي:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يدرك المستثمرون مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري .

الفرضية البديلة (H_1): يدرك المستثمرون مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري .

جدول رقم (11-4)
مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري:

رقم الفقرة	القرارات	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة جدا	درجة متوسطة	درجة ضعيفة جدا	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية أو المستوى
1	استخدام المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للمقارنة بين بدائل الاستثمار لاختيار البديل الأفضل.	%19.4	%29.0	%38.7	%9.7	3.5161	1.02862	عالي
2	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري هو نصائح	%25.8	%25.8	%12.9	%35.3	3.4194	1.23218	عالي
3	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري هو نصائح	%12.9	%19.4	%19.4	%38.7	2.8710	1.23131	متوسط
4	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري هو النشرات الخاصة بالسوق.	%3.2	%19.4	%45.2	%29.0	2.9032	0.87005	متوسط
5	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ قرار الاستثماري هو الإشاعات .	%6.5	%9.7	%22.6	%45.2	2.4516	1.09053	متوسط
6	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ قرار الاستثماري هو القرارات	%25.8	%22.6	%41.9	%9.7	3.6452	0.98483	عالي
7	من أهم مصادر المع من الصحف والإعلانات.	%3.2	%19.4	%35.5	%29.0	2.7097	1.03902	متوسط
8	المعلومات التي تعكسها الإي ضاحات المتقدمة للتقارير المالية تعتبر مساعدة في عملية اتخاذ قرار الاستثماري.	%9.7	%29.0	%45.2	%6.5	3.2258	1.05545	متوسط
9	التحليل المالي للمحتوى للتقارير المالية مهم في القرار الاستثماري.	%25.8	%35.5	%38.7	%0	3.8710	0.80589	عالي
10	تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) من أهم مصادر المعلومات.	%29.0	%61.3	%6.5	%3.2	4.1613	0.68784	عالي
11	تعتبر قائمة الدخل من أهم مصادر للمعلومات.	%29.0	%48.4	%22.6	%0	4.0645	0.72735	عالي
12	تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية من أهم مصادر المعلومات.	%22.6	%61.3	%16.1	%0	4.0645	0.62905	عالي
13	تعتبر التناقضات التقديرية من أهم مصادر المعلومات.	%22.6	%51.6	%12.9	%9.7	3.8065	1.01388	عالي
	القيمة الإحصائية T	4.086	3.439	عالي				
	القيمة الاحتمالية	0.000	0.5985					

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تخصيص المحور الثالث من استمارة الاستبيان الذي يحتوي على (13) فقرة ، وقد تم اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وكانت نتيجة الاختبار كما هو مبين بالجدول رقم (4-11) الذي يشير أن إجابات المشاركين بالدراسة تراوحت متوسطاتها ما بين (4.161) إلى (2.452) وقد بلغ المتوسط المرجح العام (3.439)، الانحراف المعياري (0.5985).

من خلال نتائج اختبار (T) فقد تبين أن القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة إحصائية (T) قد بلغت (0.000) وهي اقل من مستوى المعنوية المفترض (0.05) ، مما يشير إلي أن هناك مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري، وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية وعدم رفض الفرضية البديلة التي تنص على إدراك المستثمرون لمصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثمار.

4-5-7 اختبار الفرضية الرئيسية :

اعتمدت هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وتم صياغتها على النحو التالي :

" لا يدرك المستثمرون المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثمار ".

ولاختبار هذه الفرضية تم التعبير عنها إحصائيا على النحو التالي :

الفرضية الصفرية (H_0) : " لا يدرك المستثمرون المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثمار".

الفرضية البديلة (H_1) : " يدرك المستثمرون المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ قرار الاستثمار".

ولقبول أو رفض الفرضية الرئيسية للدراسة فقد تم صياغة ثلاث فرضيات فرعية وتم اختيارها إحصائيا ، والجدول رقم (4 - 12) يوضح ملخص نتائج هذه الفرضيات الفرعية على النحو التالي :

جدول رقم (4- 12)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات الفرعية

رقم الفرضية	الفرضيات الصفرية H0 للفرضيات الفرعية	القرار المتخذ
1	لا يدرك المستثمرون أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ولكل من القوائم المالية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغير في حقوق الملكية) في اتخاذ قرار الاستثمار.	رفض H0
2	لا يدرك المستثمرين كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ قرار الاستثمار.	رفض H0
3	لا يدرك المستثمرين مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثمار.	رفض H0

من خلال الجدول السابق رقم (4 - 12) يتضح أنه قد تم رفض جميع الفرضيات الصفرية (H0) لفرضيات الدراسة الفرعية وقبول جميع الفرضيات البديلة (H1) لها، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الصفرية (H0) الرئيسية للدراسة وقبول الفرضية البديلة (H1) وعليه يمكننا القول أن :

" هناك إدراك لدى المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرار الاستثمار".

8-5-4 تحليل التباين للمستثمر المؤسسي حسب القطاعات:

لاختبار ما إذا كانت هناك اختلاف في مداور الدراسة وفقاً لطبيعة عمل المؤسسات محل الدراسة التي صنفت لثلاث تصنيفات وفقاً لطبيعة نشاط كل منها فقد تم استخدام تحليل في اتجاه واحد (ONE WAY ANALYSIS OF VRIANCE) لاختبار ذلك وعليه تم استخراج قيمة إحصائية والقيمة الاحتمالية المناظرة لها.

1-8-5-4 أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري

جدول التباين رقم (13-4)

البيان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصائية f	القيمة الاحتمالية
مصارف تجارية	3.607	0.4766	0.129	0.879
صناديق الاستثمار	3.500	0.6086		
شركات تأمين	3.514	0.5588		
Total	3.575	0.4927		

من الجدول (13-4) يبين بأن فئة المستثمر المؤسسي (المصارف التجارية) الذي بلغ متوسط المرجح (3.607)، هو أعلى متوسط يليه شركات التأمين ومن ثم يليه صناديق الاستثمار، ألا أن هذا الاختلاف في المتوسطات لم يكن ذو دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصائية (F) قد بلغت (0.879) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض 5% وعليه يمكن القول أن أهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري لا تختلف بين المؤسسات محل الدراسة.

2-8-5-4 كفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ قرار الاستثماري:

جدول التباين رقم (14-4)

البيان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصائية f	القيمة الاحتمالية
مصارف تجارية	3.218	0.5728	0.776	0.470
صناديق الاستثمار	3.250	0.4855		
شركات تأمين	3.523	0.3540		
Total	3.281	0.5270		

من الجدول (14-4) يبين بأن فئة المستثمر المؤسسي (شركات التأمين) الذي بلغ متوسط المرجح (3.523)، هو أعلى متوسط يليه صناديق الاستثمار ثم يليه المصارف التجارية، إلا أن هذا الاختلاف في المتوسطات لم يكن ذو دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصائية (F) قد بلغت (0.470) وهى اكبر من مستوى المعنوية المفترض 5% وعلايه يمكن القول أن مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري لا تختلف بين المؤسسات محل الدراسة.

3-8-5-4 مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري:

جدول التباين رقم (15-4)

البيان	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصائية f	القيمة الاحتمالية
مصارف تجارية	3.341	0.5770	0.882	0.425
صناديق الاستثمار	3.673	0.6355		
شركات تأمين	3.628	0.6696		
Total	3.439	0.5985		

من الجدول (15-4) يبين بأن فئة المستثمر المؤسسي (صناديق الاستثمار) الذي بلغ متوسط المرجح (3.607) ، هو أعلى متوسط يليه شركات التامين ومن ثم المصارف التجارية ، ألا أن هذا الاختلاف في المتوسطات لم يكن ذو دلالة معنوية وذلك لان القيمة الاحتمالية المناظرة لإحصائية (F) قد بلغت (0.425) وهى اكبر من مستوى المعنوية المفترض 5% وعليه يمكن القول أن أهمية المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري لا تختلف بين المؤسسات محل الدراسة.

ثانيا النتائج والتوصيات

6-4 النتائج وتوصياتها

1-6-4 نتائج الدراسة

يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة على النحو التالي:

1. هناك أدراك لأهمية المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية لاتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمرين، وبرغم وجود نسبة عالية من الإدراك ألا أن هناك ضعف في احد الفقرات المحور وهي صعوبة الحصول على التقارير المالية بسهولة ويسر، وأيضا الفقرة التي تنص عدم حصول على التقارير بعد فترة قليلة من انتهاء السنة المالية المتعلقة بها.
2. هناك أدراك لكفاية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية في اتخاذ القرار الاستثماري لدى المستثمرين، وبرغم وجود نسبة عالية من الإدراك ألا أن هناك ضعف في احد الفقرات المحور وهي أن الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية لا تقوم بعرض المعلومات الكافية عن القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية وكذلك صعوبة في توفير معلومات كافية حول تغيير السياسات المحاسبية.
3. هناك أدراك لمصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرار الاستثماري لدى المستثمرين.
4. من خلال نتائج السابقة يمكن القول بان هناك اثر لأدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على قرار الاستثمار، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (جاسم، 1990)، ودراسة (الزبيدي، 1999)، ودراسة (نجم، 2006).

2-6-4 توصيات الدراسة:

على ضوء ما تقدم، وبناء على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن عرضها في النقاط التالية:

1. يجب على سوق الأوراق المالية عرض القوائم المالية للشركات المدرجة في وقتها المناسب وبدون تأخر حيث تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، كما أنها تساهم في تسريع عملية اتخاذ صنع القرار الاستثمار، ويساعد على تقييم

- العوامل المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة واختيار البديل المناسب، ويجب على سوق الأوراق المالية العمل على تقليل الصعوبات التي تحول دون حصول المستثمرين على التقارير المالية للشركات بشكل كامل.
2. يجب على الجميع الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية عرض معلومات المالية بمفهوم القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية، وكذلك زيادة تلك الشركات في مستوى إفصاحها حول تغيير السياسات المحاسبية.
3. الاستثمار في تدفيز المستثمرين على الالتحاق بالدورات التدريبية لاكتساب المهارات والمعرفة بأمور المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وكل ما يطرأ من جديد عليها.
4. إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرارات الائتمان المصرفي، وأيضاً المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على تقرير المراجع.
- كما توصي الدراسة بإعادة نفس الدراسة وذلك باستخدام أدوات جمع بيانات أخرى وأساليب إحصائية أخرى.

4-6-3 الخلاصة:

احتوى هذا الفصل على منهجية الدراسة التي تم إتباعها وطريقة تجميع البيانات اللازمة لها، وكذلك تحليل البيانات بشقيها الوصفي والاستدلالي، حيث تم استخدام الإحصاء الوصفي وذلك بهدف بعض معالم عينة الدراسة، في حين تم استخدام الإحصاء الاستدلالي لتحليل البيانات المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة وهي البيانات التي تم تجميعها عن طريق قائمة الاستبيان، من خلال استخدام بعض الاختبارات الإحصائية لقبول أو رفض الفرضيات الفرعية للدراسة عند مستوى معنوية (0.05)، وتم التوصل إلى نتيجة رئيسية تتمثل في أنه هناك أدراك لدى المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرار الاستثمار، وهذه النتيجة تم التوصل إليها من رفض جميع الفرضيات الصفرية لفرضيات الدراسة الفرعية وقبول جميع الفرضيات البديلة لها، الأمر الذي ترتب عليه رفض الفرضية الصفرية الرئيسية للدراسة وقبول الفرضية البديلة.

بالتالي يمكن القول بان هناك دليلا علميا ذي دلالة إحصائية على أدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرار الاستثمار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1. أبو المكارم، وصفى (2003) دراسات متقدمة في المحاسبة المالية ، الطبعة الثانية، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
2. أبو الطيف، ناهض خضر (2011) اثر استخدام التحليل الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشور، الجامعة الإسلامية ، غزة، فلسطين.
3. أبو نصار، محمد و جمعة حميدات (2013)، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، الطبعة الثانية، منشورات دار وائل، عمان، الأردن.
4. أبو نصار، محمد وعلى عبد القادر الذنبيات (2005) أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 32، العدد1، ص:117- 118.
5. البستاني ، شذى محمد رضا حسين (2005)، القياس والإفصاح المحاسبي عن كلف النوعية، دراسة تطبيقية في الشركة العامة لتعبئة الغاز، احد دراسة المعهد العربي للمحاسبين القانونيين غير منشورة، جامعة بغداد.
6. البشبيشي، حلمي (1989) مدى أهمية البيانات الواردة في التقارير المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة القطرية لمستخدمي القرارات الاستثمار والائتمان، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مجلد 19 العدد38.
7. التميمي ، ارشد فؤاد وأسامة عزمي سلام (2004) الاستثمار بالأوراق المالية : تحليل وإدارة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
8. التميمي ،أرشد فؤاد و ريان يوسف نعوم (2007) تحليل مستوى أدراك المستثمرين لمحتوى الإعلان عن الأرباح - دراسة ميدانية في بورصة عمان للأوراق المالية، جامعة الإسراء الخاصة، كلية العلوم الإدارية والمالية، عمان - الأردن.
9. التهامي، أسامة احمد عمر(2013) تأثير المعلومات المالية وغير المالية على كفاءة التسعيرية للسوق المالي ، دراسة عملية على سوق الأوراق المالية الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

10. الجبوسى، محمود وفوزي غرابية (1990) التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية فى الأردن و ملائمتها لقرار الاستثمار المالي، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، العدد 1.
11. الحاسي، جمعة خليفة وسالم محمد بن غربية ومحمد مفتاح بيت المال (2006) المحاسبة المتوسطة، الطبعة الرابعة، جامعة قاريونس، بنغازي.
12. رونالد كيسو وجيري (1999) المحاسبة المتوسطة ، ترجمة احمد الحجاج، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر.
13. الحناوي ، محمد صالح وجمال العبد وإبراهيم سلطان (2002) تحليل وتقييم الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
14. الحناوي و نهال فريد مصطفى و السيدة عبد الفتاح إسماعيل والسيد الصيفي (2007) الاستثمارات فى الأوراق المالية وإدارة المخاطر ، مكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
15. الحيزان، أسامة (2007) اثر الإفصاح عن التنبؤات المالية فى قرارات الاستثمار فى الأوراق المالية ، دراسة تطبيقيه، مجلة الإدارة العامة، مجلد 47 ، العدد 3، ص:92-95 .
16. الخطيب، خالد (2002) الإفصاح المحاسبي فى التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية فى ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)، مجلة دمشق/ مجلد 18، العدد 20 ص:143-195.
17. الدرويش، بشير محمد والمهدي الطاهر أغنية والبهلول عمر شربي (2005) البحث العلمى فى العلوم الإدارية والمالية، الأسس والمفاهيم والنماذج، الطبعة الأولى، المكتب الوطنى للبحث والتطوير، طرابلس – ليبيا
18. الدرويش، بشير محمد عاشور ومحمد عمار القدار و خالد على احمد كجيجى (2004) واقع أعداد وعرض المعلومات المالية فى ليبيا ودورها فى تفعيل سوق الأوراق المالية ، مؤتمر الاستثمار والتمويل : تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمار 5-8 ديسمبر كانون أول 2004، شرم الشيخ .
19. الدهراوى، كمال الدين مصطفى (2007) المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث .

20. الدهراوي، كمال الدين مصطفىو عبد الله عبد العظيم هلال وياسر سعيد قنديل ومحمد احمد حنفي (2011) المحاسبة المتوسطة بين النظرية والتطبيق، الناشر قسم المحاسبة والمراجعة، الطبعة الأولى، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
21. الراوي، خالد وهيب (1999) الأسواق المالية والنقدية ، دار المسيرة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان.
22. الرفادي، محمد بوارويق حودات (2007) واقع سوق الأوراق المالية الليبي وسبل تطويره ، ورقة عمل أقيمت في ندوة الأسواق المالية، مركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس.
23. الرفادي، محمد بوارويق حودات (2012) معوقات استخدام أساليب التحليل المالي لغرض اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي.
24. الرفاعي، خليل ونضال والرمحي ومحمود جلال (2009) اثر استخدام الحاسوب على خصائص المعلومات ا لمحاسبية من وجهة نظر المستثمرين ، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن.
25. الزبيدي، مجيد هاتف فراس (1999) مدى فهم واستخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين الأفراد في سوق بغداد الأوراق المالية ، جرش للبحوث والدراسات، المجلد 4، العدد 2 .
26. الشمري، ناظم محمد نوري وظاهر فاضل البياتي و احمد زكريا صيام (1999) سياسيات الاستثمار العيني والمالي، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان.
27. الشواورة، فيصل محمود (2008) الاستثمار في البورصة الأوراق المالية، الأسس النظرية والعلمية ومع مدخل مقترح لتقويم الأسعار السوقية للأسهم العادية بالتطبيق على بورصة عمان ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.
28. الصبان، محمد سمير وآخرون (2011) المحاسبة المتوسطة ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، الإبراهيمية ، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية .
29. الطمیزی، عز الدين محمود (2011) درجة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقاً لمعيار المحاسبة

- الدولي (1) " عرض القوائم المالية"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
30. العراقي، عراقي (1992) تطوير التقارير المحاسبية المنشورة لتنشيط السوق الأولية للأوراق ، مؤتمر أفاق الاستثمار في الوطن العربي، البنك الاهلي المصري واتحاد المصارف العربية، القاهرة.
31. العزايزة، ممدوح محمد (2009) مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ، دراسة تكميلية لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.
32. العظمة، محمد ويوسف العدلي (1986) "المحاسبة" ذات السلاسل، الكويت .
33. العيسى، يا سين احمد (1991) أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، الأردن .
34. العيسى، ياسين احمد (2003) أصول المحاسبة الحديثة ، الجزء الأول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان .
35. الفضلى، خالد زيدان عبد السلام (2013) اثر التطبيقات المحاسبية المختلفة لعقود الاستئجار على قرارات الاستثمار في ليبيا ، دراسة استكشافية على المستثمر المؤسسي بسوق الأوراق المالية الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة .
36. الفيتوري، زهير عبد الله (2006) دور مبدأ الإفصاح في مفهوم الوقتية في تفعيل سوق الأوراق المالية ، المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة، " المحاسبة مهنة ومعايير تقييم وإصلاح" 13/يونيو 2006، غرفة التجارة والصناعة، طرابلس .
37. المهندي، محمد عبد الله (2004) اثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالي السنوية المنشورة على الأسعار، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، دراسات العلوم الإدارية، مجلد 43 العدد 2 الأردن .
38. الميداني، محمد أيمن عزت (2004) الإدارة التمويلية في الشركات ، مكتبة العبيكان، الطبعة الرابعة، الرياض - السعودية .

39. الميهي، عادل عبد الفتاح (2005) المحتوى الاعلامي للمعلومات المحاسبية الأولية بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي ، مجلة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 20، العدد2، ص83-89 .
40. الهباش، محمد يوسف (2006) استخد ام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير في قسم المحاسبة والتمويل، جامعة غزة، فلسطين .
41. الهبيل، جمال خالد (2003) مدى ملائمة تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لقرارات المستثمرين فيالأردن، جامعة آل البيت، الأردن .
42. آل شبيب، دريد كمال (2008) الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن .
43. بادي، محمود محي الدينوأخرون (2005) دور السوق المالي في تفعيل برنامج توسيع قاعدة الملكية (الخصخصة)، ورقة عمل أقيمت في ندوة دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية تجارب رؤى مستقبلية 11 / ديسمبر/2005، طرابلس.
44. جاد الله، احمد (2000) أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق،مصر.
45. جاسم، كامل عامر(1990) أثر المعلومات المحاسبية في أسعار الأسهم، دراسة ميدانية لعينة من المستثمرين في سوق بغداد للأوراق المالية رسالة ماجستير منشورة، دار الكتب والوثائق الوطنية، بغداد.
46. جربوع، يوسف محمود (2007) مجالات مساهمة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية في تحسين القرارات الإدارية للشركات المساهمة العامة في فلسطين ، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين ، مجلة الجامعة الإسلامية ، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 15 العدد 2 .
47. حماد، طارق عبد العال (2005) التقارير المالية أسس الأعداد و العرض والتحليل – الغش في التقارير المالية - تغيرات المراجعة لمواجهة الغش – التقارير المالية في المنشآت الصغيرة – الشفافية والإفصاح العادل ، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر .
48. حماد، طارق عبد العال (2006) التحليل الفني الاساسي للأوراق المالية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .

49. حمزة، محي الدين(2007) دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للأوراق المالية- دراسة تطبيقية - جامعة دمشق .
50. حنان، رضوان حلوه(2003) النمو نذج المحاسبي المعاصر ، الطبعة الأولى دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
51. حنان، رضوان حلوة وأسامة الحارس وفوز الدين أبو جاموس (2004) أسس المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، عمان.
52. حنفي، عبد الغفار (2005) البورصات (أسهم - سندات - وثائق - خيارات)، الطبعة الثانية، دار الجامعة الإسكندرية، مصر.
53. خنفر، مؤيد راضي و غسان فلاح المطارنة (2006) تحليل القوائم المالية - مدخل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
54. خنفر، مؤيد راضي و غسان فلاح المطارنة (2009)، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي ، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
55. دوبان، سعيد مفيد (1985) أهمية المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية، مجلة البحوث الإدارية، العدد الرابع، ص 61 .
56. ربابعة، عبد الرؤوف و سامي حطاب (2006) التحليل المالي وتقييم الأسهم ودور الإفصاح في تعزيز كفاءة سوق الأوراق المالية ، هيئة الأوراق المالية والسلع، أبو ظبي، دبي، الشارقة، فبراير، مارس.
57. شحاتة، شحاتة السيد وآخرون (2003) المحاسبة المتوسطة مشاكل قياس الدخل والمحاسبة والإفصاح عن الأصول قصيرة الأجل ، دار الجامعة، الإبراهيمية - الإسكندرية .
58. صيام، احمد(2003) مبادئ الاستثمار، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، عمان.
59. نوال، صبايحي (2011) الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (AIS/IFRS) وأثرها على جودة المعلومة ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.
60. عبد البديع، أشرف محمد(2001) دور الإفصاح الفصاح الفترى عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية، دراسة اختيارية، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد30.

61. عبد الجواد، محمد عوض وعلى إبراهيم الشديفات (2006) الاستثمار في البورصة (أسهم - سندات - أوراق مالية) ، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
62. عبد الرزاق، حارث (1993) مدى استخدام المعلومات المحاسبية في القرارات الإدارية المتعلقة بوظيفتي التخطيط والرقابة ، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
63. عبد اللطيف، زيود وآخرون (2007) دور الإفصاح المحاسبية في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1.
64. عبيد، سعيد توفيق (1986) الاستثمار النظرية والتطبيق ، منهج تحليلي كمي، مكتبة عين شمس، القاهرة.
65. عبيدات، مازن طلال (1985) القراءات المتعلقة بالاستثمار وأساليب التحليل متعدد الأبعاد، الطبعة الأولى، نقابة المهندسين، عمان، الأردن.
66. عبيدات، سعيد توفيق (1986) الاستثمار : النظرية والتطبيق، منهج تحليلي كمي، مكتبة عين شمس، القاهرة.
67. غرابية، فوزي و رندا النبر (1987) مدي توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد 14، العدد 8، ص: 76-82.
68. غنيم، أحمد الرفاعي و نصر محمود صبري (2000) التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام "SPSS"، قباء للطباعة والنشر، القاهرة.
69. فداغ، الفداغ (2002) المحاسبة المتوسطة نظرية والتطبيق في القوائم المالية والأصول، طبعة الأولى، دار الوراق والتوزيع، عمان - الأردن .
70. كاكامولا، هوشيار (2003) الاستثمارات في الأوراق المالية ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.
71. كدواي، طلال (2008) تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
72. لطفي، أمين السيد احد مد (2007) التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

73. مصطفى، نهال (2003) دور المعلومات المالية في تحديد درجة المخاطر السوقية للسهم، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد 1.
74. مطر، محمد (1988) الأهمية النسبية للبيانات المالية المدققة الصادرة عن الشركات المساهمة بدولة الكويت كمصدر للمعلومات لمتخذي قرارات الاستثمار وقرارات الإقراض، مجلة دراسات، الجامع الأردنية، الأردن، العدد 2.
75. مطر، محمد (1999) إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، ص 61.
76. مطر، محمد (2010) الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
77. منصور، عزام صبري وآخرون، (2002) مقدمة في الإحصاء، عمان دار صفاء للنشر والتوزيع.
78. نجم، أنور عدنان (2006) مدى إدراك المستثمرين في سوق فلسطين للأوراق المالية لأهمية استخدام المعلومات المحاسبية لترشيد قراراته الاستثمارية، رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية، غزة.
79. نصار، خالد محمد (2006) آليات تنشيط سوق فلسطين للأوراق المالية في ضوء منتجات الهندسة المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسلامية غزة.
80. هندي، منير إبراهيم (2004) الفكر الحديث في إدارة المخاطر، الجزء الأول، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
81. هواري، سيد وتوفيق، سعيد (1990) الإدارة المالية – قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، القاهرة.
82. يوحنا، آل أدم وصالح الرزق (2000) مبادئ المحاسبة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
83. يوسف، علي (2008) قرار الاستثمار الفردي في البورصة، 2008/8/25 – <http://thawra.alwehda.gov.sy>.
84. Changand most (1981) <http://gamalfoaud.tripod.com/delta/sec22.htm>

الملاحق



جامعة بنغازي
كلية الاقتصاد
قسم المحاسبة

استمارة استبيان

السيد الفاضل/

تحية طيبة وبعد ،،،،

باعتبار أن البحث العلمي لا يكون مثمراً ومعبراً إلا إذا ارتبط بالواقع العلمي، ولذلك نرجو التكرم بمساعدتنا في الإجابة على الاسئلة الواردة بهذا الاستبيان ، والمتعلق بدراسة :

"مدى أدراك المستثمرين للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية وأثرها على قرارات الاستثمار"

"دراسة استكشافية علي عينة من المستثمر المؤسسي بسوق الأوراق المالية الليبي"

دراسة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

وبالتالي فان اهتمامكم واستعدادكم للإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية، سيؤدي بلا شك إلى تقييم أفضل لموضوع الدراسة، كذلك المساعدة في تحقيق هدف الدراسة والخروج بنتائج وتوصيات مناسبة، كما نحيطكم علماً بان جميع البيانات سوف تحظى بالسرية التامة ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

ونشكركم على حسن تعاونكم معنا

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

الجزء الأول : معلومات عامة

1- المؤهل العلمي:

- دبلوم عالي بكالوريوس
 ماجستير دكتوراه أخرى أذكرها

2- التخصص:

- محاسبة إدارة أعمال
 اقتصاد تمويل أخرى أذكرها

3- عدد السنوات الخبرة:

- أقل من سنة من سنة - 5 سنوات أكثر من 5 سنوات

4- تاريخ البدء في الاستثمار ((حدد السنة)).....

5- مدة الاحتفاظ بالأسهم :

- أقل من شهر أقل من سنة سنة فأكثر

6- في حالة تحقيق الأرباح من استثمارات الشركة فأنها تستخدم في :

- شراء أسهم إضافية توزيعها على المساهمين
 إجراء توسعات في الشركة تغطية أي خسائر أو مصاريف أخرى

7- إذا كانت الإجابة في السؤال السابق شراء أسهم إضافية فانك ستقوم بشراء أسهم:

- المصارف الشركات الصناعية
 شركات تأمين جميع الشركات المدرجة بالسوق

الجزء الثاني:

أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري:

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً أو معدومة
1	يتم الاعتماد على التقارير المالية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية .					
2	تعتبر التقارير المالية مهمة ومفيدة و واضحة في القرارات الاستثمارية .					
3	يتم عرض المعلومات بوضوح بعيداً عن التعقيد والصعوبة.					
4	تقدم التقارير المالية دور فعال في اتخاذ القرارات الاستثمارية .					
5	غالباً ما تكون الـ قرارات الاستثمارية ناجحة إذا اعتمدت على التقارير المالية .					
6	يمكن الحصول على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية بسهولة ويسر .					
7	تحصل على التقارير المالية بعد فترة قليلة من انتهاء السنة المالية المتعلقة بها .					
8	غالباً ما تتأخر عملية إصدار الوحدات الاقتصادية لتقاريرها المالية .					
9	الأرقام الواردة بالتقارير المالية تحتاج الى تفسيرات وإيضاحات .					
10	يعد الاعتماد على المحتوى المعلوم متى للتقارير المالية واستخدامه عند اتخاذ قرارات الاستثمار أمراً ضرورياً.					
11	تعبّر الأرقام الواردة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية عن حقيقة الأحداث خلال الفترة المالية وتعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية .					
12	توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن تقرير المراجع الخارجي .					

كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري :

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً أو معدومة
1	استطيع فهم وقراءة جميع العناصر والبنود من المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.					
2	أن القوائم المالية بوضعها الحالي تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة الوضع الحقيقي لها.					
3	توفر القوائم المالية معلومات ذات موثوقية ومصداقية عالية.					
4	أن القوائم المالية بوضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية					
5	يوفر سوق الأوراق المالية معلومات مفصلة عن تركيبة الهيكل التمويلي للشركات المدرجة .					
6	اعتقد أن إدارات الوحدات الاقتصادية تحاول أن تظهر جميع المعلومات في التقارير المالية .					

				تتق في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المعروض في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرارات الاستثمار	7
				يساعد المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على عملية التنبؤات المستقبلية	8
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الأرباح المحتجزة.	9
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين.	10
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن التغييرات الحادثة في رأس المال.	11
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نصيب السهم من الأرباح.	12
				المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية غير كافية لاتخاذ القرارات الاستثمارية	13
				يوفر سوق الاوراق المالية معلومات عن قيمة الاستثمارات للشركات المدرجة (قصيرة وطويلة الاجل) .	14
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية.	15
				يتم الاعتماد على تقرير المراجع الخارجى عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.	16
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	17
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.	18
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	19
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات حول تغيير السياسات المحاسبية.	20
				تحتوى القوائم المالية على إيضاحات وجداول إضافية ومعلومات ملائمة لحاجات المستخدمين.	21
				يمكن إجراء المقارنة للقوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم لفترة مالية أخرى لنفس الشركة.	22
				تراعى جميع الخصائص للمعلومات المحاسبية حسب الأهمية النسبية لطبيعة أعمال الشركة وظروفها الخاصة.	23
				يؤثر الدخل من النشاط الغير عادى على اتخاذ القرارات الاستثمارية.	24
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الاحتياطات	25
				توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن المخصصات.	26
				هل تعتمد على عوامل أخرى (نفسية، اجتماعية، شخصية) في اتخاذ قرارات الاستثمار.	27
				يوجد لديك أمام بطرق ونوعية لإفصاح عن المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية	28
				يتغير قرارك الاستثماري إذا وجد بند أو أكثر من بنود القوائم المالية لا تمثل الصدق في العرض	29

مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري :

رقم الفقرة	الفقرات	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة ضعيفة	درجة ضعيفة جداً أو معدومة
1	استخدام المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للمقارنة بين بدائل الاستثمار لاختيار البديل الأفضل.					
2	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ ال قرار الاستثماري هو نصح الوسطاء					
3	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ ال قرار الاستثماري هو نصح الأقرباء والأصدقاء					
4	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ ال قرار الاستثماري هو النشرات الخاصة بالسوق					
5	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ قرار الاستثماري هو الإشاعات					
6	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ ال قرار الاستثماري هو القرارات الحكومية					
7	من أهم مصادر المعلومات في اتخاذ ال قرار الاستثماري هو المجالات والصحف والإعلانات					
8	المعلومات التي تعكسها الإيضاحات المتممة للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية تعتبر مساعدة في عملية اتخاذ قرار الاستثماري.					
9	ال تحليل المالي للمحتوى للتقارير المالية مهم في القرار الاستثماري .					
10	تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) من أهم مصادر المعلومات.					
11	تعتبر قائمة الدخل من أهم مصادر للمعلومات.					
12	تعتبر قائمة التغيرات في حقوق الملكية من أهم مصادر المعلومات.					
13	تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم مصادر المعلومات.					

نتائج الباحث بدر الدين العشيبي

أولاً: المعلومات العامة

اسماء المؤسسة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مصرف الجمهورية	2	6.5	6.5	6.5
	مصرف السرايا	1	3.2	3.2	9.7
	مصرف الوحدة	3	9.7	9.7	19.4
	مصرف المتوسط	4	12.9	12.9	32.3
	مصرف الاجماع العربي	3	9.7	9.7	41.9
	مصرف التجار بالوطني	3	9.7	9.7	51.6
	مصرف الصحارى	2	6.5	6.5	58.1
	مصرف التجارة والتنمية	3	9.7	9.7	67.7
	صندوق الضمان	3	9.7	9.7	77.4
	صندوق الائتماء	1	3.2	3.2	80.6
	شركة ليبيا للتأمين	1	3.2	3.2	83.9
	شركة الصحارى للتأمين	1	3.2	3.2	87.1
	شركة المتحدة للتأمين	2	6.5	6.5	93.5
	شركة الثقة للتأمين	2	6.5	6.5	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

المؤهلات العلمية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلو معالي	3	9.7	9.7	9.7
	بكالوريوس	22	71.0	71.0	80.6
	ماجستير	4	12.9	12.9	93.5
	دكتوراه	1	3.2	3.2	96.8
	اخرى	1	3.2	3.2	100.0
Total	31	100.0	100.0		

التخصص

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	17	54.8	54.8	54.8
	ادارة اعمال	7	22.6	22.6	77.4
	اقتصاد	1	3.2	3.2	80.6
	تمويل	1	3.2	3.2	83.9
	اخرى	5	16.1	16.1	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

عدد سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	منسنة الى 5 سنوات	10	32.3	32.3	32.3
	اكثر من 5 سنوات	21	67.7	67.7	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

تاريخ البدء في الاستثمار

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid		1	3.2	3.2	3.2
	2003	1	3.2	3.2	6.5
	2005	1	3.2	3.2	9.7
	2007	2	6.5	6.5	16.1
	2008	1	3.2	3.2	19.4
	2009	1	3.2	3.2	22.6
	2010	16	51.6	51.6	74.2
	2012	8	25.8	25.8	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

مدة الاحتفاظ بالأسهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من سنة	1	3.2	3.2
	سنة فأكثر	30	96.8	100.0
	Total	31	100.0	100.0

في حالة تحقيق الأرباح أحسن استثمار ات الشركة فانها تستخدم في

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	شراء اسهم اضافية	15	48.4	48.4
	توزيعها على المساهمين	13	41.9	90.3
	اجراءات توسيعات الشركة	1	3.2	93.5
	تغطية ايجار او مصاريف اخرى	2	6.5	100.0
	Total	31	100.0	100.0

اذا كانت الاجابة في السوق الالسايق شراء اسهم اضافية فانك تقو مباشر اء اسهم

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	المصارف	5	33.3	33.3
	الشركات الصناعية	2	13.3	46.7
	جميع الشركات المدرجة بالسوق	8	53.3	100.0
	Total	15	100.0	100.0

محاور الدراسة

أولاً: أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري:

يتم الاعتماد على التقارير المالية عند اتخاذ القرار الاستثمارية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	3	9.7	9.7
	بدرجة متوسطة	5	16.1	25.8
	بدرجة كبيرة	9	29.0	54.8
	بدرجة كبيرة جدا	14	45.2	100.0
	Total	31	100.0	100.0

تعتبر التقارير المالية مهمة ومفيدة وواضحة في القرار الاستثمارية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	3	9.7	9.7
	بدرجة ضعيفة	1	3.2	12.9
	بدرجة متوسطة	3	9.7	22.6
	بدرجة كبيرة	15	48.4	71.0
	بدرجة كبيرة جدا	9	29.0	100.0
	Total	31	100.0	100.0

يتم عرض المعلومات بوضوح بعيدا عن التعقيد والصعوبة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	5	16.1	16.1
	بدرجة متوسطة	13	41.9	58.1
	بدرجة كبيرة	6	19.4	77.4
	بدرجة كبيرة جدا	7	22.6	100.0
	Total	31	100.0	100.0

تقدم التقارير المالية دور فعال في اتخاذ القرار الاستثمارية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا والمعدومة	3	9.7	9.7
	بدرجة متوسطة	5	16.1	25.8
	بدرجة كبيرة	9	29.0	54.8
	بدرجة كبيرة جدا	14	45.2	100.0
	Total	31	100.0	100.0

غالبًا ما تكون التقارير الاستثمارية ناجحة إذا اعتمدت على التقارير المالية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا والمعدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة متوسطة	8	25.8	29.0
	بدرجة كبيرة	9	29.0	58.1
	بدرجة كبيرة جدا	13	41.9	100.0
	Total	31	100.0	100.0

يمكن الحصول على التقارير المالية للوحدات الاقتصادية بسهولة ويسر.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا والمعدومة	7	22.6	22.6
	بدرجة ضعيفة	6	19.4	41.9
	بدرجة متوسطة	14	45.2	87.1
	بدرجة كبيرة	3	9.7	96.8
	بدرجة كبيرة جدا	1	3.2	100.0
	Total	31	100.0	100.0

تحصل على التقارير المالية بعد فترة قليلة من انتهاء السنة المالية المتعلقة بها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا والمعدومة	8	25.8	25.8
	بدرجة ضعيفة	6	19.4	45.2
	بدرجة متوسطة	10	32.3	77.4
	بدرجة كبيرة	6	19.4	96.8
	بدرجة كبيرة جدا	1	3.2	100.0
	Total	31	100.0	100.0

غالباً ما تتأخر عملية إصدار الودائع الاقتصادية لتقاريرها المالية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	2	6.5	6.5
	بدرجة متوسطة	8	25.8	32.3
	بدرجة كبيرة	17	54.8	87.1
	بدرجة كبيرة جداً	4	12.9	100.0
Total	31	100.0	100.0	

الأرقام الواردة بالتقارير المالية تحتاج إلى تفسيرات أو إيضاحات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جداً والمعدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	1	3.2	6.5
	بدرجة متوسطة	8	25.8	32.3
	بدرجة كبيرة	19	61.3	93.5
	بدرجة كبيرة جداً	2	6.5	100.0
Total	31	100.0	100.0	

يعد الاعتماد على المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية واستخدامه عند اتخاذ قرار الاستثمار أمراً ضرورياً.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	2	6.5	6.5
	بدرجة متوسطة	8	25.8	32.3
	بدرجة كبيرة	9	29.0	61.3
	بدرجة كبيرة جداً	12	38.7	100.0
Total	31	100.0	100.0	

تعتبر الأرقام الواردة بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية عن حقيقة الأحداث خلال الفترة المالية وتعتمد عليها أياتخاذ القرار الاستثمارية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	1	3.2	3.2
	بدرجة متوسطة	11	35.5	38.7
	بدرجة كبيرة	16	51.6	90.3
	بدرجة كبيرة جدا	3	9.7	100.0
	Total	31	100.0	100.0

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن تقييم المراجع الخارجي.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	3	9.7	9.7
	بدرجة متوسطة	14	45.2	54.8
	بدرجة كبيرة	10	32.3	87.1
	بدرجة كبيرة جدا	4	12.9	100.0
	Total	31	100.0	100.0

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
بتمالاعتمادعلىالتقاريرالماليةعنداتخاذالقرارالاستثمارية.	31	1.00	5.00	4.0000	1.23828
تعتبرالتقاريرالماليةمهمةومفيدةواضحةفيالقرارالاستثمارية.	31	1.00	5.00	3.8387	1.18594
يتمعرضالمعلوماتبوضوحبعيداعنالتعقيدوالصعوبة.	31	2.00	5.00	3.4839	1.02862
تقدمالتقاريرالماليةدورفعالفياتخاذالقرارالاستثمارية.	31	1.00	5.00	4.0000	1.23828
غالباماتكونالقرارالاستثماريةناجحةإذااعتمدتعلىالتقاريرالمالية.	31	1.00	5.00	4.0645	.99785
يمكنالحصولعلىالتقاريرالماليةللوحدةالاقتصاديةبسهولةلغير.	31	1.00	5.00	2.5161	1.06053
تحصلعلىالتقاريرالماليةبعدفترةقليلةمنانتهاءالسنةالماليةالمتعلقةبها.	31	1.00	5.00	2.5484	1.17866
غالباماتتأخرعمليةإصدارالوحدةالاقتصاديةللتقاريرالمالية.	31	2.00	5.00	3.7419	.77321
الأرقامالواردةبالتقاريرالماليةتحتاجإلىتفسيراتوايضاحات.	31	1.00	5.00	3.6452	.79785
بعدالاعتمادعلىالمحتوىالمعلوماتي للتقاريرالماليةواستخدامهعنداتخاذقرارالاستثمار أمرأضرورياً.	31	2.00	5.00	4.0000	.96609
تعتبرالأرقامالواردةبالمحتوىالمعلوماتي للتقاريرالماليةعنحقيقةالأحداثخلالفترةالما ليأتوتعتمدعليهافياتخاذالقرارالاستثمارية.	31	2.00	5.00	3.6774	.70176
توفرالشركاتالمدرجةبالسوقمعلوماتعنقريرالمراجعالخارجي.	31	1.00	5.00	3.3871	1.05443
Valid N (listwise)	31				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
أهميةالقوائمالماليةوالمحتوىالمعلوماتي للقوائمالماليةلاتخاذالقرارالاستثماري	31	2.5	4.3	3.575	.4927
Valid N (listwise)	31				

كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري :

استطيع فهم قراء جميع العناصر والبنود من المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة متوسطة	10	32.3	32.3
	بدرجة كبيرة	17	54.8	87.1
	بدرجة كبيرة جدا	4	12.9	100.0
	Total	31	100.0	100.0

أنالقوانماليةبوضعهاالحاليتعطىمستخدميهاالقدرةعلىتقييمومعرفةالوضعالحقيقيالها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	3	9.7	12.9
	بدرجة متوسطة	15	48.4	61.3
	بدرجة كبيرة	11	35.5	96.8
	بدرجة كبيرة جدا	1	3.2	100.0
	Total	31	100.0	100.0

توفرالقوانماليةمعلوماتممتازةموثوقةومصدقيةعالية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	4	12.9	12.9
	بدرجة متوسطة	22	71.0	83.9
	بدرجة كبيرة	5	16.1	100.0
	Total	31	100.0	100.0

أنالقوانماليةبوضعهاالحاليتتمتعبالحدالأدنىمنالشفافيةوالموضوعية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	2	6.5	6.5
	بدرجة متوسطة	14	45.2	51.6
	بدرجة كبيرة	11	35.5	87.1
	بدرجة كبيرة جدا	4	12.9	100.0
	Total	31	100.0	100.0

يوفر سوقالأوراقالماليةمعلوماتمفصلةعنتركيبهالهيكالاتمويليلشركاتالمدرجة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة جدا والمعدومة	3	9.7	9.7	9.7
	بدرجة ضعيفة	6	19.4	19.4	29.0
	بدرجة متوسطة	9	29.0	29.0	58.1
	بدرجة كبيرة	12	38.7	38.7	96.8
	بدرجة كبيرة جدا	1	3.2	3.2	100.0
Total	31	100.0	100.0		

اعتقد أن ادارات الوحدات الاقتصادية تحاول أن تظهر جميع المعلومات في التقارير المالية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة	3	9.7	9.7	9.7
	بدرجة متوسطة	17	54.8	54.8	64.5
	بدرجة كبيرة	11	35.5	35.5	100.0
Total	31	100.0	100.0		

تتفق المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المعروض في سوق الأوراق المالية في كثير من الأحيان على قرار الاستثمار

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة جدا والمعدومة	1	3.2	3.2	3.2
	بدرجة متوسطة	13	41.9	41.9	45.2
	بدرجة كبيرة	14	45.2	45.2	90.3
	بدرجة كبيرة جدا	3	9.7	9.7	100.0
Total	31	100.0	100.0		

يساعد المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على عملية التنبؤ المستقبلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	4	12.9	16.1
	بدرجة متوسطة	8	25.8	41.9
	بدرجة كبيرة	11	35.5	77.4
	بدرجة كبيرة جدا	7	22.6	100.0
Total	31	100.0	100.0	

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الأرباح المحتجزة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	3	9.7	12.9
	بدرجة متوسطة	12	38.7	51.6
	بدرجة كبيرة	11	35.5	87.1
	بدرجة كبيرة جدا	4	12.9	100.0
Total	31	100.0	100.0	

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	2	6.5	9.7
	بدرجة متوسطة	14	45.2	54.8
	بدرجة كبيرة	9	29.0	83.9
	بدرجة كبيرة جدا	5	16.1	100.0
Total	31	100.0	100.0	

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن التغيرات الحادثة في أسهمها.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	2	6.5	6.5
	بدرجة متوسطة	14	45.2	51.6
	بدرجة كبيرة	10	32.3	83.9
	بدرجة كبيرة جدا	5	16.1	100.0
	Total	31	100.0	100.0

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نصيبها من الأرباح.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	1	3.2	3.2
	بدرجة متوسطة	8	25.8	29.0
	بدرجة كبيرة	17	54.8	83.9
	بدرجة كبيرة جدا	5	16.1	100.0
	Total	31	100.0	100.0

المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية غير كافية لاتخاذ القرار الاستثمارية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	5	16.1	16.1
	بدرجة ضعيفة	6	19.4	35.5
	بدرجة متوسطة	14	45.2	80.6
	بدرجة كبيرة	3	9.7	90.3
	بدرجة كبيرة جدا	3	9.7	100.0
	Total	31	100.0	100.0

يوفر سوق الأوراق المالية معلومات عن تقييمه للاستثمار في الشركات المدرجة (قصيرة وطويلة الأجل.)

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	3	9.7	9.7
	بدرجة ضعيفة	12	38.7	48.4
	بدرجة متوسطة	11	35.5	83.9
	بدرجة كبيرة	3	9.7	93.5
	بدرجة كبيرة جدا	2	6.5	100.0
Total	31	100.0	100.0	

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	7	22.6	22.6
	بدرجة ضعيفة	9	29.0	51.6
	بدرجة متوسطة	10	32.3	83.9
	بدرجة كبيرة	5	16.1	100.0
	Total	31	100.0	100.0

يتم الاعتماد على تقرير المراجع الخارجى عند اتخاذ القرار الاستثمارية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	2	6.5	6.5
	بدرجة ضعيفة	4	12.9	19.4
	بدرجة متوسطة	15	48.4	67.7
	بدرجة كبيرة	6	19.4	87.1
	بدرجة كبيرة جدا	4	12.9	100.0
Total	31	100.0	100.0	

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	2	6.5	6.5
	بدرجة ضعيفة	5	16.1	22.6
	بدرجة متوسطة	17	54.8	77.4
	بدرجة كبيرة	5	16.1	93.5
	بدرجة كبيرة جدا	2	6.5	100.0
Total	31	100.0	100.0	

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	2	6.5	6.5
	بدرجة ضعيفة	6	19.4	25.8
	بدرجة متوسطة	19	61.3	87.1
	بدرجة كبيرة	4	12.9	100.0
	Total	31	100.0	100.0

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	2	6.5	6.5
	بدرجة ضعيفة	8	25.8	32.3
	بدرجة متوسطة	15	48.4	80.6
	بدرجة كبيرة	4	12.9	93.5
	بدرجة كبيرة جدا	2	6.5	100.0
Total	31	100.0	100.0	

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات حول تغيير السياسات المحاسبية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	7	22.6	22.6
	بدرجة ضعيفة	9	29.0	51.6
	بدرجة متوسطة	10	32.3	83.9
	بدرجة كبيرة	4	12.9	96.8
	بدرجة كبيرة جدا	1	3.2	100.0
Total	31	100.0	100.0	

تحتوى القوائم المالية على ايضاحات وجدوا لإضافية ومعلومات ملامنة لحاجات المستخدمين.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	2	6.5	6.5
	بدرجة ضعيفة	5	16.1	22.6
	بدرجة متوسطة	14	45.2	67.7
	بدرجة كبيرة	7	22.6	90.3
	بدرجة كبيرة جدا	3	9.7	100.0
Total	31	100.0	100.0	

يمكن إجراء المقارنة للقوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم لفترة مالية أخرى لنفس الشركة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	1	3.2	3.2
	بدرجة متوسطة	12	38.7	41.9
	بدرجة كبيرة	16	51.6	93.5
	بدرجة كبيرة جدا	2	6.5	100.0
Total	31	100.0	100.0	

تراجعى جميع الخصائص للمعلومات المحاسبية حسب الأهمية النسبية لطبيعة أعمال الشركة وظروفها الخاصة.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	2	6.5	6.5
	بدرجة متوسطة	18	58.1	64.5
	بدرجة كبيرة	7	22.6	87.1
	بدرجة كبيرة جدا	4	12.9	100.0
	Total	31	100.0	100.0

يؤثر الدخل من النشاط الغير عادى على اتخاذ القرار الاستثمارية.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	2	6.5	6.5
	بدرجة ضعيفة	8	25.8	32.3
	بدرجة متوسطة	9	29.0	61.3
	بدرجة كبيرة	5	16.1	77.4
	بدرجة كبيرة جدا	7	22.6	100.0
	Total	31	100.0	100.0

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلوماتنا لاحتياجات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	5	16.1	19.4
	بدرجة متوسطة	11	35.5	54.8
	بدرجة كبيرة	11	35.5	90.3
	بدرجة كبيرة جدا	3	9.7	100.0
	Total	31	100.0	100.0

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلوماتنا المخصصات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	2	6.5	6.5	6.5
	بدرجة ضعيفة	4	12.9	12.9	19.4
	بدرجة متوسطة	11	35.5	35.5	54.8
	بدرجة كبيرة	11	35.5	35.5	90.3
	بدرجة كبيرة جدا	3	9.7	9.7	100.0
Total	31	100.0	100.0		

هل تعتمد على عوامل أخرى (نفسية، اجتماعية، شخصية) في اتخاذ قرار الاستثمار.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	2	6.5	6.5	9.7
	بدرجة متوسطة	8	25.8	25.8	35.5
	بدرجة كبيرة	10	32.3	32.3	67.7
	بدرجة كبيرة جدا	10	32.3	32.3	100.0
Total	31	100.0	100.0		

يوجد لديك المبرقون نوعية لإفصاحنا المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية عند عملية اتخاذ القرار الاستثمارية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	2	6.5	6.5	9.7
	بدرجة متوسطة	9	29.0	29.0	38.7
	بدرجة كبيرة	10	32.3	32.3	71.0
	بدرجة كبيرة جدا	9	29.0	29.0	100.0
Total	31	100.0	100.0		

يتغير قرار الاستثمار إذا وجد بند أو أكثر من بنود القوائم المالية لا تمثل اصدقا العرض

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2	3.2
	بدرجة متوسطة	12	38.7	38.7	41.9
	بدرجة كبيرة	7	22.6	22.6	64.5
	بدرجة كبيرة جدا	11	35.5	35.5	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
استطيع فهم قراءات جميع العناصر والبنود من المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية.	31	3.00	5.00	3.8065	.65418
أنا لاقوا ان المال يتبوع وضعها الحالي تعطى مستخدميهما القدرة على تقييم معرفة الوضع الحقيقي لها.	31	1.00	5.00	3.2581	.81518
توفر القوائم المالية معلومات موثوقة ومصداقية عالية.	31	2.00	4.00	3.0323	.54674
أنا لاقوا ان المال يتبوع وضعها الحالي تتمتع بالحد الأدنى من الشفافية والموضوعية	31	2.00	5.00	3.5484	.80989
يوفر سوق الأوراق المالية معلومات مفصلة عن تركيبة الهيكل لتمويل الشركات المدرجة.	31	1.00	5.00	3.0645	1.06256
اعتقد أن إدارات الوحدات الاقتصادية تحاول أن تظهر جميع المعلومات في التقارير المالية.	31	2.00	4.00	3.2581	.63075
تثقيف المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المعروض في الأوراق المالية فيتر شيد قرارا انا لاستثمار	31	1.00	5.00	3.5806	.80723
يساعد المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية على عملية التنبؤ المستقبلية	31	1.00	5.00	3.6129	1.08558
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الأرباح المحتجزة.	31	1.00	5.00	3.4516	.96051
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نسبة التوزيعات المقررة على المساهمين.	31	1.00	5.00	3.4839	.96163
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن التغييرات الحادثة في أسهمها.	31	2.00	5.00	3.5806	.84751
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن نصيب المساهمين الأرباح.	31	2.00	5.00	3.8387	.73470

المعلومات الواردة بالقوائم المالية غير كافية لاتخاذ القرار الاستثمارية	31	1.00	5.00	2.7742	1.14629
يوفر سوق الأوراق المالية معلومات عن قيمة الاستثمارات للشركات المدرجة (قصير فوطويلة الاجل.)	31	1.00	5.00	2.6452	1.01812
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن القيمة العادلة لبنود الأصول والالتزامات المالية.	31	1.00	4.00	2.4194	1.02548
يتم الاعتماد على تقرير المراجع الخارجى عند اتخاذ القرار الاستثمارية.	31	1.00	5.00	3.1935	1.04624

توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	31	1.00	5.00	3.0000	.93095
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة الإسهامية.	31	1.00	4.00	2.8065	.74919
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات واضحة ومفهومة عن التدفقات النقدية من الأنشطة التمليلية	31	1.00	5.00	2.8710	.95715
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات حول تغيير السياسات المحاسبية.	31	1.00	5.00	2.4516	1.09053
تحتوي القوائم المالية على إيضاحات وجدوا لإضافية ومعلومات متعلقة بالاحتياجات المستخدمين.	31	1.00	5.00	3.1290	1.02443
يمكن إجراء المقارنة للقوائم المالية لفترات مالية معينة مع القوائم المالية الأخرى لنفس الشركة.	31	2.00	5.00	3.6129	.66720
تراعى جميع الخصائص للمعلومات المحاسبية حسب الأهمية النسبية لطبيعة أعمال الشركة وظروفها الخاصة.	31	2.00	5.00	3.4194	.80723
يؤثر الدخل من النشاط غير عادي على اتخاذ القرار الاستثمارية.	31	1.00	5.00	3.2258	1.25724
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الاحتياطات	31	1.00	5.00	3.3226	.97936
توفر الشركات المدرجة بالسوق معلومات عن الخصائص.	31	1.00	5.00	3.2903	1.03902
هلتعتمد على عوامل أخرى (نفسية، اجتماعية، شخصية) في اتخاذ قرار الاستثمار.	31	1.00	5.00	3.8387	1.06761
يوجد لدى المأمير قانونية لإفصاحها عن المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية عند عملية اتخاذ القرار الاستثمارية	31	1.00	5.00	3.7742	1.05545
يتغير قرار الاستثمار إذا وجد بند أو أكثر من بنود القوائم المالية لا تمتثل لصدق العرض	31	1.00	5.00	3.8710	1.02443
Valid N (listwise)	31				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري:	31	2.0	4.2	3.281	.5270
Valid N (listwise)	31				

ثالثاً : مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري :

استخدام المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للمقارنة بين بنودها للاستثمار لاختيار البديل الأفضل.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid بدجة ضعيفة جدا او معدومة	1	3.2	3.2	3.2
بدجة ضعيفة	3	9.7	9.7	12.9
بدجة متوسطة	12	38.7	38.7	51.6
بدجة كبيرة	9	29.0	29.0	80.6
بدجة كبيرة جدا	6	19.4	19.4	100.0

Total	31	100.0	100.0	
-------	----	-------	-------	--

من أهم مصادر المعلومات التي اتخذ القرار الاستثماري هو نصائح الوالدين

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	11	35.5	35.5
	بدرجة متوسطة	4	12.9	48.4
	بدرجة كبيرة	8	25.8	74.2
	بدرجة كبيرة جداً	8	25.8	100.0
Total	31	100.0	100.0	

من أهم مصادر المعلومات التي اتخذ القرار الاستثماري هو نصائح الأقرباء والأصدقاء

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جداً والمعدومة	3	9.7	9.7
	بدرجة ضعيفة	12	38.7	48.4
	بدرجة متوسطة	6	19.4	67.7
	بدرجة كبيرة	6	19.4	87.1
	بدرجة كبيرة جداً	4	12.9	100.0
Total	31	100.0	100.0	

من أهم مصادر المعلومات التي اتخذ القرار الاستثماري هو النشر التالخاصة بالسوق

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جداً والمعدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	9	29.0	32.3
	بدرجة متوسطة	14	45.2	77.4
	بدرجة كبيرة	6	19.4	96.8
	بدرجة كبيرة جداً	1	3.2	100.0
Total	31	100.0	100.0	

مناهم مصادر المعلومات اتفيا اتخاذ قرار الاستثمار يهو الإشاعات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	5	16.1	16.1	16.1
	بدرجة ضعيفة	14	45.2	45.2	61.3
	بدرجة متوسطة	7	22.6	22.6	83.9
	بدرجة كبيرة	3	9.7	9.7	93.5
	بدرجة كبيرة جدا	2	6.5	6.5	100.0
Total	31	100.0	100.0		

مناهم مصادر المعلومات اتفيا اتخاذ القرار الاستثمار يهو القرار اتا الحكومية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة	3	9.7	9.7	9.7
	بدرجة متوسطة	13	41.9	41.9	51.6
	بدرجة كبيرة	7	22.6	22.6	74.2
	بدرجة كبيرة جدا	8	25.8	25.8	100.0
Total	31	100.0	100.0		

مناهم مصادر المعلومات اتفيا اتخاذ القرار الاستثمار يهو المجلات و الصحف و الإعلانات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent	
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	4	12.9	12.9	12.9
	بدرجة ضعيفة	9	29.0	29.0	41.9
	بدرجة متوسطة	11	35.5	35.5	77.4
	بدرجة كبيرة	6	19.4	19.4	96.8
	بدرجة كبيرة جدا	1	3.2	3.2	100.0
Total	31	100.0	100.0		

المعلومات التي تعكسها الإيضاحات المتممة للمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية تعتبر مساعدة في عملية اتخاذ قرار الاستثماري.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جدا او معدومة	3	9.7	9.7
	بدرجة ضعيفة	2	6.5	16.1
	بدرجة متوسطة	14	45.2	61.3
	بدرجة كبيرة	9	29.0	90.3
	بدرجة كبيرة جدا	3	9.7	100.0
	Total	31	100.0	100.0

التحليل المالي للمحتوى للتقارير المالية مهم في القرار الاستثماري.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة متوسطة	12	38.7	38.7
	بدرجة كبيرة	11	35.5	74.2
	بدرجة كبيرة جدا	8	25.8	100.0
	Total	31	100.0	100.0

تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) من أهم مصادر المعلومات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة	1	3.2	3.2
	بدرجة متوسطة	2	6.5	9.7
	بدرجة كبيرة	19	61.3	71.0
	بدرجة كبيرة جدا	9	29.0	100.0
	Total	31	100.0	100.0

تعتبر قائمة الدخل من أهم مصادر المعلومات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة متوسطة	7	22.6	22.6
	بدرجة كبيرة	15	48.4	71.0
	بدرجة كبيرة جداً	9	29.0	100.0
	Total	31	100.0	100.0

تعتبر قائمة التغير في حقوق الملكية من أهم مصادر المعلومات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة متوسطة	5	16.1	16.1
	بدرجة كبيرة	19	61.3	77.4
	بدرجة كبيرة جداً	7	22.6	100.0
	Total	31	100.0	100.0

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم مصادر المعلومات.

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	بدرجة ضعيفة جداً أو معدومة	1	3.2	3.2
	بدرجة ضعيفة	3	9.7	12.9
	بدرجة متوسطة	4	12.9	25.8
	بدرجة كبيرة	16	51.6	77.4
	بدرجة كبيرة جداً	7	22.6	100.0
	Total	31	100.0	100.0

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
استخدام المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للمقارنة بيند انلا استثمار لاختيار البديل الأفضل.	31	1.00	5.00	3.5161	1.02862
من أهم مصادر المعلومات التي اتخذها القرار الاستثماري هو نصائح الوسطاء	31	2.00	5.00	3.4194	1.23218
من أهم مصادر المعلومات التي اتخذها القرار الاستثماري هو نصائح الأقران والأصدقاء	31	1.00	5.00	2.8710	1.23131
من أهم مصادر المعلومات التي اتخذها القرار الاستثماري هو النشر الخاصة بالسوق	31	1.00	5.00	2.9032	.87005
من أهم مصادر المعلومات التي اتخذها قرار الاستثمار هو الإشاعات	31	1.00	5.00	2.4516	1.09053
من أهم مصادر المعلومات التي اتخذها القرار الاستثماري هو القرار الحكومية	31	2.00	5.00	3.6452	.98483

من أهم مصادر المعلومات التي اتخذها قرار الاستثمار هو المجلات والصحف والإعلانات	31	1.00	5.00	2.7097	1.03902
المعلومات التي تعكسها الإيضاحات المتممة للمحتوى المعلوماتي للتقارير الماليّة تعتبر مساعدة في عملية اتخاذ قرار الاستثماري.	31	1.00	5.00	3.2258	1.05545
التحليل المالي للمحتوى للتقارير الماليّة مهم في قرار الاستثماري.	31	3.00	5.00	3.8710	.80589
تعتبر قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) من أهم مصادر المعلومات.	31	2.00	5.00	4.1613	.68784
تعتبر قائمة الدخل من أهم مصادر المعلومات.	31	3.00	5.00	4.0645	.72735
تعتبر قائمة التغير في حقوق الملكية من أهم مصادر المعلومات.	31	3.00	5.00	4.0645	.62905
تعتبر قائمة التدفقات النقدية من أهم مصادر المعلومات.	31	1.00	5.00	3.8065	1.01388
Valid N (listwise)	31				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري:	31	2.5	4.6	3.439	.5985
Valid N (listwise)	31				

لتحديد فيما اذا كانت محاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي ام لا فقد تم استخدام اختبار^a Kolmogorov-Smirnov وقد تبين ان بيانات محاور الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي .

المحور	Kolmogorov-Smirnov ^a		
	Statistic	df	Sig.
أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري	.155	31	.057
كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري:	.111	31	.200 [*]
مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري:	.129	31	.200

وعليه يمكن استخدام الاختبارات المعلمية كالتالي:

لاختبار ما اذا كان هناك اختلاف ذو دلالة معنوية في متوسطات محاور الدراسة عن الوسط الفرضي للمقياس (3) تم استخدام اختبار T لعينة واحدة وذلك لاختبار :

الفرضية : $H_0: \mu \leq 3$ والتي تعني عدم وجود الظاهرة في -----

ضد الفرضية البديلة $H_0: \mu > 3$ والتي تعني وجود الظاهرة في ---

المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية t	القيمة الاحتمالية
أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري	3.575	.4927	6.501	.000

المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية t	القيمة الاحتمالية
كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري:	3.281	.5270	2.973	.006

المحور	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة إحصائية t	القيمة الاحتمالية
مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري:	3.439	.5985	2.973	.000

جدول(.....): نتائج اختبار t لعينة واحدة لمحور

من خلال نتائج اختبار t يتضح لنا وجود اختلاف حقيقي لمتوسط محور أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري عن الوسط الفرضي للمقياس (3) فقد تبين لنا ان القيمة الاحتمالية المناظرة لقيمة إحصائية t قد بلغت (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية المفترض 5%. مما يشير الي ان هناك أهمية حقيقية للقوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري لدى الافراد العاملين ب-----

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري	31	3.575	.4927	.0885
كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري:	31	3.281	.5270	.0947
مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري:	31	3.439	.5985	.1075

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري	6.501	30	.000	.5753	.395	.756
كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري:	2.973	30	.006	.2814	.088	.475
مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري:	4.086	30	.000	.4392	.220	.659

Descriptives

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error	95% Confidence Interval		Minimum	Maximum
					for Mean			
					Lower Bound	Upper Bound		
أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي	21	3.607	.4766	.1040	3.390	3.824	2.5	4.3
للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري	4	3.500	.6086	.3043	2.532	4.468	2.8	4.2
	6	3.514	.5588	.2281	2.927	4.100	2.8	4.2
Total	31	3.575	.4927	.0885	3.395	3.756	2.5	4.3
كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية	21	3.218	.5728	.1250	2.958	3.479	2.0	4.2
في اتخاذ قرار الاستثماري:	4	3.250	.4855	.2428	2.477	4.023	2.7	3.9
	6	3.523	.3540	.1445	3.152	3.894	3.1	3.9
Total	31	3.281	.5270	.0947	3.088	3.475	2.0	4.2
مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري:	21	3.341	.5770	.1259	3.078	3.603	2.5	4.6
	4	3.673	.6355	.3177	2.662	4.684	2.8	4.3
	6	3.628	.6696	.2734	2.926	4.331	2.8	4.3
Total	31	3.439	.5985	.1075	3.220	3.659	2.5	4.6

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
أهمية القوائم المالية والمحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لاتخاذ القرار الاستثماري	Between Groups	.067	2	.033	.129	.879
	Within Groups	7.216	28	.258		
	Total	7.283	30			
كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في اتخاذ قرار الاستثماري:	Between Groups	.438	2	.219	.776	.470
	Within Groups	7.896	28	.282		
	Total	8.333	30			
مصادر المعلومات التي تساعد في اتخاذ قرار الاستثماري:	Between Groups	.637	2	.319	.882	.425
	Within Groups	10.111	28	.361		
	Total	10.748	30			

Abstract

Accounting information has a major role in supporting the stock market efficiency. The investors greatly depend on the information included in published financial reports. This information reveal the real picture of the income and financial position of the firms listed in stock market.

The current study aims to determine **The extent of investors a awarness of the accounting information content in financial reports and it's impact on their investing decisions**. It also tries to identify their awareness of the adequacy and significance of such information and its sources in making investment decisions. The population of study was consisted of the investors in Libyan stock market of which the sample was selected.

For the study purpose, and analytical, descriptive, statistical method was adopted. A questionnaire was utilized as a tool of gathering relevant data.

The study concluded that investors realize the importance and efficiency of the financial reports informational content and its effect upon the investment decisions.

The study recommends conducting more research about the informational content of financial reports and its impact on banking credit decisions and on the report of external auditor.

The paper also suggests conducting the same study using different tools of data collection and statistical techniques.



University of Benghazi
Faculty of Economics
Department of Accounting



The extent of investors awareness of the accounting information content in financial reports and its impact on their investing decisions

" Pilot study on a sample of institutional investors in Libyan stock
exchange"

By:

Bader Eddin F.Khalil

Supervisor:

Dr.Jumaa K.Elhassy

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirement of 'master'
degree in accounting

year: 2014/2015